



الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي  
(ش.م.ق.م)

لائحة العقود والمشتريات الموحدة  
للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي  
وشركاتها التابعة

يوليو ٢٠١٧



مراجعة :

محاسب / تامر أسعد الحديدي

مدير المتابعة المالية

محاسب / ابراهيم حسن

مدير عام المتابعة المالية

محاسب / محسن عبد الجيد

مدير عام العقود والمشتريات

محاسب / أحمد فؤاد حسن

المستشار القانوني للشركة القابضة - نائب رئيس مجلس الدولة الاستاذ المستشار / احمد هجرس

رئيس القطاع المالي و التجاري

الاستاذ الدكتور / محمد هشام عفيفي

ش.م.ق.م. رئيس مجلس إدارة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي



## فهرس المحتويات

الباب الأول "أحكام عامة" .....	٢
الباب الثاني الشراء والتکلیف بالأعمال .....	٩
- الفصل الأول المناقصة العامة .....	٩
- - الفصل الثاني تشكيل لجنة فتح المظاريف وإجراءاتها .....	١٧
- - الفصل الثالث تشكيل و اختصاصات لجنة الدراسة والتوصية(البت) وإجراءاتها .....	١٩
- - الفصل الرابع المناقصة المحدودة .....	٢٢
- - الفصل الخامس الممارسة العامة .....	٢٣
- - الفصل السادس الممارسة المحدودة .....	٢٥
- - الفصل السابع المناقصة المحلية .....	٢٦
- - الفصل الثامن الممارسة المحلية .....	٢٧
- - الفصل التاسع الاتفاق المباشر .....	٢٨
الباب الثالث التأمينات .....	٢٩
الباب الرابع العقود .....	٣١
الباب الخامس إجراءات استلام المهام والأعمال .....	٣٥
الباب السادس شراء وإستئجار الأصول العقارات والمعدات ووسائل النقل .....	٣٩
الباب السابع بيع الأصول والمهام المستفني عنها والخردة .....	٤٢



## الباب الأول

### ”أحكام عامة“

#### مادة (١) سريان اللائحة

تسري أحكام هذه اللائحة على كافة المشتريات وجميع أعمال الشراء ومقابلات الأعمال والنقل وتلقي الخدمات والأعمال الفنية والإستشارية وشراء وبيع وتأجير وإستئجار العقارات والمنقولات والمعدات، ويقصد بالعبارات الآتية الواردة باللائحة المعاني الموضحة قرین كل منها:-

- |                |  |
|----------------|--|
| الشركة         | : شركات مياه الشرب والصرف الصحي التابعة  |
| الشركة القابضة | : الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي  |
| مجلس الإدارة   | : مجلس إدارة الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي / الشركات التابعة   |
| السلطة المختصة | : رئيس مجلس الإدارة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي / رؤساء مجالس الإدارة والأعضاء المنتدبين للشركات التابعة |
| المتعاقد       | : أي شخص طبيعي أو اعتباري يتعاقد مع الشركة القابضة وأى من شركاتها التابعة .  |

#### مادة (٢) سلطة التنفيذ والاختصاصات

١ / ٢ مجلس إدارة الشركة هو المنوط به وضع ومراقبة تنفيذ أحكام هذه اللائحة، فضلاً عن السلطات المخولة له بموجب هذه اللائحة والتي يجوز له أن يفوض إيا من اختصاصاته لرئيس مجلس الإدارة أوى عضو من أعضاء المجلس أو من العاملين بالشركة حسب سلطات إعتماد البت الواردة بهذه اللائحة.

٢ / ٢ لمجلس الإدارة الحق في اقتراح اي تعديل من أحكام هذه اللائحة وكذا يختص بالموضوعات التي تهم الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وذلك حسب ظروف ومتطلبات العمل.

#### مادة (٣) تجزئة العقود



لا يجوز اللجوء إلى تجزئه محل العقود التي تحكمها هذه اللائحة بقصد تفادي الشروط والقواعد والسلطات المنصوص عليها بالمادة ١١ وغير ذلك من الضوابط والضمانات المنصوص عليها باللائحة.

#### **مادة (٤) حظر التعامل مع العاملين**

لا يجوز لرئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو أعضاء مجلس الإدارة أو العاملين بالشركة أو الاقارب من الدرجة الأولى التقدم بالذات أوالواسطة بعطاءات وعروض لتوريد مهام أو القيام بأعمال أو تأجير ممتلكاتهم أو منقولاتهم للشركة، كما لا يجوز لهم شراء أو استئجار مهام أو عقارات من الشركة أو بيعها أو تأجيرها لها سواء بالذات أو بالواسطة.

#### **مادة (٥) أحكام اللائحة جزء من شروط التعاقد**

يجب النص في شروط العطاءات والتعاقدات على أن تُعتبر أحكام هذه اللائحة جزءاً لا يتجزأ منها ومكملاً لها.

#### **مادة (٦) التعاقد في حدود الاحتياجات**

- ١ / ٦ يكون التعاقد في حدود الاحتياجات الفعلية الضرورية لسير العمل على أساس دراسات واقعية وموضوعية تحددها وتعتمدتها الإدارة المختصة مع مراعاة مستويات التخزين ومعدلات الإستهلاك ومقررات الصرف. ولا يجوز التعاقد على أشياء يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها أو بديلة تفي بالغرض.
- ٢ / ٦ يجب أن يكون التعاقد على أية توريدات أو أعمال أو خدمات للشركة في إطار خطة المشتريات أو الأعمال الواردة ضمن الموازنة التقديرية المعتمدة لها من الجمعية العامة للشركة، بإثناء حالات الضرورة وبعد العرض على السلطة المختصة.
- ٣ / ٦ يجوز للشركة القابضة والشركات التابعة لها التعاقد فيما بينها بطريق الإنفاق المباشر بشرط مناسبه السعر لاسعار السوق مع جواز الإعفاء من تقديم التأمين الابتدائي كما يجوز لأى من هذه الشركات أن تتوب عن بعضها البعض في مباشرة إجراءات التعاقد عن الأعمال والمشتريات والخدمات.
- ٤ / ٦ استثناء من الأصل العام يجوز للشركة القابضة والشركات التابعة فيما بينها شراء أي أصناف راكدة مستغنى عنها أو معروضة للبيع بالمزاد بالأسعار الدفترية مضاد إليها ١٠ % كصاريف إدارية أو المعروضة بالمزاد بالقيمة التقديرية والتي يتم تحديدها من قبل الشركة التي تعلن عن المزاد واللجنة العليا للمزاد بالشركة القابضة".



*[Handwritten signatures]*

#### مادة (٧) إعلان أسباب القرارات

تنشرأسباب القرارات الخاصة بقبول أو إستبعاد العطاءات وكذا إرساء المناقصات والممارسات والمزايدات بالمظاريف المغلقة في لوحة إعلانات تخصص لهذا الغرض ويحدد رئيس القطاع المختص لها مكاناً ظاهراً للكافة، كما يتم إخطار مقدمي العطاءات بخطابات موصى عليها بعلم الوصول ويجوز أن يكون الإخطار بغير ذلك من وسائل الإتصال (الفاكس / البريد الإلكتروني) المحدد من قبل صاحب العطاء او التسلیم باليد مقابل التوقيع على إيصال بالإسلام ولا يسري ذلك على العطاء الوحيد .

ويجوز لنادي الشان التظلم من هذه القرارات خلال 7 أيام عمل من تاريخ الإعلان ويجوز في حالات الضرورة تقصير هذه المدة بعد موافقة السلطة المختصة.

#### مادة (٨) سجل الموردين والمقاولين والاستشاريين

١ / ٨ تقوم الشركة بإعداد سجل للموردين والمقاولين والإستشاريين ومقدمي الخدمات ويتم تحديدها بالإضافة أو الحذف، كما يتم إستبعاد المحظوظ التعامل معهم بقرار مُسبب، ويتم إعتماد السجلات وقرارات الإستبعاد من السلطة المختصة بالشركة، وتوضع هذه السجلات تحت تصرف لجان البيت في المناقصات والممارسات والمزايدات للعمل بموجبها.

السجلات والنماذج التي يجب على إدارة المشتريات بالشركة أن تمسكها.

سجل (١) مشتريات لقيد الموردين .

سجل (٢) مشتريات لقيد المقاولين .

سجل (٣) مشتريات لقيد الإستشاريين .

سجل (٤) مشتريات لقيد الممنوعين من التعامل .

سجل (٥) مشتريات لقيد العينات الواردة .

سجل (٦) مشتريات لقيد المناقصات والممارسات والأوامر المباشرة

سجل (٧) مجموعة نماذج خاصة بالإدارة.



لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

٢ / ٨ القيد في سجلات المقاولين والموردين والإستشاريين.

تلتقي الإدارة المختصة بالمشتريات أو التعاقدات حسب الأحوال طلبات ومستندات القيد في سجلات المقاولين والموردين والإستشاريين وتقوم بمراجعة عرضها على اللجنة المختصة لإصدار قرار في شأنها بالقيد أو الرفض وفقاً لقراراتهم الفنية والمالية، مع مراعاة أحكام قانون الإتحاد المصري لمقاولي التشييد والبناء ولائحته التنفيذية وأية قوانين أخرى في هذا الشأن وتحدد المستندات التي تقدم للإطلاع أو التي تتحقق بها الشركة في الإعلان الذي تصدره وبما تتطلبه بيانات سجلات القيد.

٣ / ٨ لجان فحص وتقدير المقاولين والموردين والإستشاريين.

تشكل بقرار من السلطة المختصة لجنة دائمة لفحص وتقدير المقاولين والموردين والإستشاريين يمثل فيها الإدارات الفنية والهندسية والشئون القانونية والمالية والعقود أو المشتريات حسب الأحوال وأي إدارات أخرى تراها السلطة المختصة.

وتختص لجان فحص وتقدير المقاولين والموردين والإستشاريين بالنظر في شطب المقاولين والموردين والإستشاريين المخالفين أو الذين أخلوا بالتزاماتهم التعاقدية على أن تعتمد توصياتها من السلطة المختصة وتقوم الإدارة المعنية بالتعاقدات بعمميم القرار من يتغى شطبهم ووفقاً لطبيعة الأعمال المتعاقد عليها.

٤ / ٨ الشطب من سجلات المقاولين والموردين والإستشاريين.

إذا ثبت أن أحد المقاولين أو الموردين أو الإستشاريين خالف شروط التعاقد مخالفه جسيمة، أو تقدم في عطاءه بمستندات مزورة يجوز لمجلس الإدارة بناءً على تقرير لجنة الفحص المنصوص عليها بال المادة ٣/٨ لرفع اسمه من السجل نهائياً أو لمدة معينة.

٥ / ٨ مراجعة سجلات المقاولين والموردين والإستشاريين.

يتم مراجعة سجل المقاولين وسجل الموردين والإستشاريين بالشركة في الشهر الأخير من السنة المالية ويحذف منه نهائياً أو لفترة معينة كل من صدر في شأنه قرار بذلك خلال السنة، ويتم الإعلان عن فتح باب القيد في أحدى الصحف اليومية لمرة واحدة أو مرتين عند الإقتضاء خلال الربع الأول من السنة المالية ويجوز عند الضرورة قبول طلبات القيد بالسجل بعد غلق باب التسجيل بعد دراستها وتقديرها من خلال اللجنة الدائمة كذلك الإعلان عن ذلك في أي وقت إذا إقتضت الضرورة ذلك.



\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_ ٥

لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

#### **مادة (٩) طرق الشراء والتكييف بالأعمال**

يكون التعاقد على الشراء ومقابلات الأعمال والنقل، وعلى تلقي الخدمات والدراسات الإستشارية والأعمال الفنية بموافقة السلطة المختصة وبإحدى الطرق الآتية:

- (١) المناقصة العامة
- (٢) الممارسة العامة
- (٣) المناقصة المحدودة
- (٤) المناقصة المحلية
- (٥) الممارسة المحدودة
- (٦) الممارسة المحلية
- (٧) الإنفاق المباشر

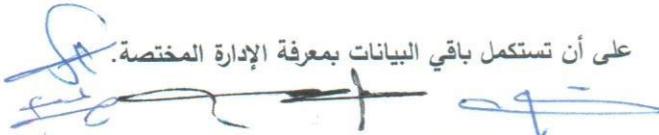
ولا يجوز في أي حال من الأحوال تحويل المناقصة إلى ممارسة ولا يجوز الجمع بين رئاسة لجان البت وسلطه اعتماد قراراتها.

#### **مادة (١٠) طلب الشراء**

لا يجوز إبرام صفقة شراء إلا بناءً على طلب كتابي يقدم من الجهة الطالبة إلى الإدارة المختصة على أن يوضح بهذا الطلب البيانات الآتية:

- (١) التاريخ.
- (٢) الجهة الطالبة.
- (٣) المواصفات الكاملة الدقيقة لكل صنف مطلوب شراءه.
- (٤) الكمية المطلوبة.
- (٥) الرصيد الموجود بالمخازن في تاريخ تحرير الطلب.
- (٦) متوسط الاستهلاك السنوي من كل صنف.
- (٧) الحد الأدنى والحد الأقصى للمخزون من كل صنف.
- (٨) سعر آخر طلبية أشتري به الصنف وتاريخها.

على أن تستكمل باقي البيانات بمعرفة الإدارة المختصة.





لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

#### مادة (11) سلطات البت والاعتماد المالي

تكون سلطات البت المنصوص عليها حسب النطاق المالي المحدد لكل سلطة كما هو موضح بالجدول الآتي:-

#### أولاً: الشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي

المجلس الإداري	رئيس مجلس الإدارة	عضو مجلس الإدارة المتفرغ	الموضوع
ما زاد على ذلك	20 مليون جنيه	3 مليون	المناقصة العامة
ما زاد على ذلك	10 مليون جنيه	2 مليون	المناقصة المحدودة أو المحلية
ما زاد على ذلك	20 مليون جنيه	3 مليون	الممارسة العامة
ما زاد على ذلك	10 مليون جنيه	2 مليون	الممارسة المحدودة أو المحلية
15 مليون جنيه لل TORRIDAT أو الأعمال أو الخدمات	1.5 مليون جنيه لل TORRIDAT أو الخدمات	250000 لـ TORRIDAT وخدمات	الاتفاق المباشر
500 ألف جنيه للبيع	4 مليون جنيه للأعمال	1 مليون لـ للأعمال	
	100 ألف جنيه للبيع	50000 لـ للبيع	

#### ثانياً: الشركات التابعة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي

المجلس الإداري	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب	رئيس القطاع المالي	الموضوع
ما زاد على ذلك	15 مليون جنيه	1.5 مليون جنيه	المناقصة العامة
ما زاد على ذلك	8 مليون جنيه	مليون جنيه	المناقصة المحدودة
ما زاد على ذلك	3 مليون جنيه	نصف مليون جنيه	المناقصة المحلية
ما زاد على ذلك	15 مليون جنيه	1.5 مليون جنيه	الممارسة العامة
ما زاد على ذلك	8 مليون جنيه	مليون جنيه	الممارسة المحدودة
ما زاد على ذلك	2 مليون جنيه	نصف مليون جنيه	الممارسة المحلية
5 مليون جنيه لل TORRIDAT أو الخدمات	2 مليون جنيه لل TORRIDAT أو الخدمات	100000 لـ TORRIDAT أو الخدمات	الاتفاق المباشر
12 مليون جنيه للأعمال	5 مليون جنيه للأعمال	150000 لـ للأعمال	
700000 لـ للبيع	400 ألف جنيه للبيع	50000 لـ للبيع	



Handwritten signatures over the table rows.

لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

#### **مادة (١٢) سلطة إعتماد تشكيل لجان الشراء والتوكيل بالأعمال المحلية أو الخارجية**

بالنسبة للمشتريات والتوكيل بالأعمال المحلية والخارجية تختص بدراستها والبت فيها لجنة تشكل بقرار من السلطة المختصة أو من تفوضه.

#### **مادة (١٣) سلطة توقيع العقود والإتفاقيات المحلية والخارجية**

للسلطة المختصة أو من تفوضها التوقيع على العقود والإتفاقيات المحلية أو الخارجية.

#### **مادة (١٤) الاستعانة بخدمات بيوت الخبرة المحلية والأجنبية والخبرات الفردية**

يجوز للسلطة المختصة الموافقة على الاستعانة بخدمات الجامعات الحكومية و الجهات البحثية التابعة لها و بيوت الخبرة المحلية والأجنبية والخبرات الفردية المتخصصة طبقاً لما يراه مناسباً، وأن يكون التعاقد لأداء هذه الخدمات لفترة محددة على أن يعتمد التعاقد وتحديد الأتعاب من مجلس الإدارة.



## الباب الثاني

### الشراء والتكييف بالأعمال

#### الفصل الأول: المناقصة العامة

##### مادة (١٥) المناقصة العامة

المناقصة العامة هي مجموعة من الإجراءات المعلن عنها والتي تسمح للكافة بالاشتراك فيها وتخصيص لمبادئ العلانية والمساواة وتكافؤ الفرص، وهي إما داخلية يعلن عنها في جمهورية مصر العربية أو خارجية يعلن عنها في مصر والخارج.

##### مادة (١٦) إجراءات الطرح

###### براغي قبل الطرح الآتي:

١ / ١٦ تقسيم المهام والأعمال المطلوبة إلى مجموعات متGANSA.

٢ / ١٦ قيام الجهة المختصة بالشركة بإعداد كراسة خاصة بمستندات الطرح يتم وضعها بمعرفة لجنة فنية ذات خبرة بالأصناف أو الأعمال المطلوبة تعتمد من مدير عام العقود والمشتريات و تختتم بخاتم الشركة ، تتولى تلك اللجنة وضع قيمة التأمين الابتدائي ، القيمة التقديرية للأعمال موضوع التعاقد وتعتمد من السلطة المختصة.

###### تشمل الآتي:

١ / ٢ / ١٦ المواصفات الفنية وقوائم الأصناف والأعمال على أن تشمل جميع البيانات الفنية الخاصة بالصنف أو بالعمل المطلوب تنفيذه على ألا يتشرط مواصفات خاصة بمنتج معين عدا قطع الغيار ويجوز تحديد بلد المنشأ.

٢ / ٢ / ١٦ في حالة الطرح على أساس طلب عينات ينص على بيانات العينة كاملة عند الطرح.

٣ / ٢ / ١٦ مدة سريان / صلاحية العرض المقدم.

٤ / ٢ / ١٦ التأمين الابتدائي ونسبة التأمين النهائي ونسبة ضمان الأعمال أو التشغيل في حال الحاجة لذلك.

٥ / ٢ / ١٦ شروط التفتيش والإشراف على التنفيذ وشروط الإستلام وفترة الضمان.

٦ / ٢ / ١٦ مكان و تاريخ فتح المظاريف محدداً باليوم والساعة وكذلك موعد جلسة الإستفسارات في حال الحاجة لذلك مع مراعاة ان تكون قبل موعد جلسة فتح المظاريف بوقت كافٍ.

٧ / ٢ / ١٦ سعر النسخة الواحدة من كراسة الشروط والمواصفات.



\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_  
\_\_\_\_\_



#### مادة (١٧) النشر

يتم الإعلان عن المناقصة العامة في الوقت المناسب مرتين في صحيفة يومية أو مرة واحدة في صحفتين يوميتين واسعى الإنتشار ويجوز علاوة على ما تقدم النشر في غير ذلك من وسائل الإعلام واسعة الإنتشار إذا كانت طبيعة العملية تستدعي ذلك، ويتم النشر عن المناقصات الخارجية في مصر والخارج باللغتين العربية والإنجليزية ويطلب من سفارات الدول الأجنبية بمصر وقنصلياتها بحسب الأحوال إخطار المستغلين و العاملين بنوع النشاط بتلك الدول بصيغة الإعلان موضوع المناقصة ويعين النص في الإعلان على الإداره التي تقدم اليها العطاءات وموعد ومكان اعقاد جلسة فض المظاريف بحيث لا يقل عن خمسة عشر يوماً من تاريخ الإعلان وثمن الكراسة ومبلغ التأمين البدائي ونسبة التأمين النهائي وأي بيانات أخرى تكون ضرورية لصالح العمل.

ويجوز في حالة الإستعجال وبموافقة السلطة المختصة تقصير المدة المحددة لتقديم العروض، على ألا تقل تلك المدة عن سبعة أيام عمل من تاريخ الإعلان عن المناقصة.

#### مادة (١٨) الطرح بمظروفين

١ / ١٨ يتم الطرح بنظام المظروفين (فني/مالى) و يجب أن ينص عند الطرح أن تقدم العطاءات في مظروفين مغلقين:

▪ مظروف (أ) فني ويحتوى على التأمين البدائي المطلوب بالإضافة إلى أي بيانات أو مستندات مطلوب توافرها للتحقق من مطابقة العرض فنياً والمقدرة المالية لمقدم العطاء بما يتناسب مع طبيعة موضوع التعاقد وسابقة الأعمال ومصادر و نوع المواد المستخدمة في التنفيذ و البرنامج الزمني لتنفيذ الأعمال ومدته .

▪ مظروف (ب) مالى ويحتوى على قوائم الأسعار وطريقة السداد وغيرها من العناصر التى تؤثر في القيمة المالية للعطاء وفقاً لما تقضى به شروط الطرح

٢ / ١٨ في حالات التعاقدات التي تتطلب الطبيعة الفنية لها تقييم العروض بنظام النقاط يجب تضمين شروط الطرح عناصر وأسس التقييم وعلى أن يتم تحديد نقاط التقييم والحد الأدنى للقبول الفني وإعتماد ذلك من السلطة المختصة قبل فتح المظاريف الفنية.

٣ / ١٨ يجوز إثناء تقديم العطاءات في مظروف واحد إذا اقتضت طبيعة التعاقد وذلك بموافقة السلطة المختصة.



*\_\_\_\_\_* *\_\_\_\_\_* *\_\_\_\_\_* *\_\_\_\_\_* 10



لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

- ٤ / ١٨ تحديد القيمة التقديرية للعملية موضوع التعاقد بحيث تكون متماشية مع أسعار السوق عند الطرح وذلك في سرية تامة وتوضع في مظروف مغلق بعد اعتمادها من السلطة المختصة يسلم لمدير إدارة المشتريات لحفظه ولا يفتح إلا بمعرفة رئيس لجنة الدراسة والتوصية بالبت
- ٥ / ١٨ على الجهة الطالبة للأعمال موضوع التعاقد بالشركة الحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة ذات الصلة بموضوع التعاقد من الجهات المعنية قبل طرح الأعمال إلا إذا نصت كراسه الشروط على خلاف ذلك.

#### مادة (١٩) مدة تقديم العطاءات ومدة سريانها

- ١ / ١٩ تحدد مدة سريان العطاءات بحيث لا تزيد عن ثلاثة أشهر اعتباراً من تاريخ فتح المظاريف الفنية على أنه في حالات الضرورة التي تحيطها طبيعة وظروف موضوع التعاقد فيجوز بموافقة السلطة المختصة تضمين الشروط مدة تجاوز ذلك، على أن يتم البث في الأعمال موضوع المناقصة قبل إنتهاء مدة سريان العطاء فإن تعذر ذلك فعلى إدارة العقود والمشتريات أن تطلب في الوقت المناسب من مقدمي العطاءات قبول مد صلاحية العطاء للمدة الازمة لإنتهاء أعمال التقييم وإجراءات الإسناد
- ٢ / ١٩ يجوز تأجيل آخر موعد لاستلام العطاءات إذا اقتضت الضرورة ذلك أو بناء على طلب كتابي من أكثر من مورد أو مقاول من قاموا بشراء الكراسة) على أن يتم إعادة الإعلان عن ذلك بذات الأسلوب عند الطرح، أوالإكتفاء بإخطار جميع من قاموا بشراء الكراسة إذا كان ذلك محققاً لصالح العمل.

#### مادة (٢٠) تعديل شروط المناقصة أو الغائبة

- ١ / ٢٠ يجوز بقرار مسبب تعديل شروط المناقصة أو الغائبة قبل الموعود المحدد لفتح المظاريف إذا إقتضت مصلحة الشركة ذلك على أن يتم إخطار كافة المتقدمين من قاموا بشراء الكراسة في توقيت مناسب.
- ٢ / ٢٠ في حالة الإلغاء قبل الموعود المحدد لفتح المظاريف يتم رد الثمن من الكراسة وملحقاتها بناء على طلب كتابي من المورد وذلك بشرط إعادة الكراسة وملحقاتها (إن وجدت) إلى الشركة.
- وإذا كان الإلغاء بعد الميعاد المذكور فلا يجوز رد الثمن إلا لمن تقدم في المناقصة وبناء على طلبه وبشرط أن يعيد المستندات كاملة إلى الشركة، على أنه في الحالات التي يتقرر فيها الإلغاء وإعادة الطرح بذات الشروط والمواصفات فلا يحصل الثمن من الراغبين في الدخول في العملية الجديدة من



*[Handwritten signatures]*

١١

لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

سيق قيامهم بشراء كراسة الشروط للعملية الملغاة ولم يستردو ثمن كراسه الشروط، أما إذا ألغيت المناقصة بسبب عدم مطابقة العطاءات للمواصفات أو الشروط فلا يجوز رد الثمن.

٣ / ٢٠ الحالات التي يجوز فيها إلغاء المناقصة:

- إذا لم يقدم سوى عطاءٍ واحدٍ أو لم يبقَ بعد العطاءات المستبعدة سوى عطاءٍ واحدٍ.
- إذا إقررت العطاءات بتحفظاتٍ ورفض مقدموها التنازل عنها.
- إذا كان سعرٌ يزيد عن القيمة التقديرية.
- إذا تغيرت الظروف التي صاحبت الإجراءات التمهيدية للمناقصة.
- إذا إقتضت المصلحة العامة إلغاؤها بناءً على ما تقدره السلطة المختصة.

ويكون الإلغاء في هذه الحالات بناءً على توصية لجنة الدراسة والتوصية بالبت وإعتماد السلطة المختصة.

٤ / ٢٠ يجوز قبول العطاء الوحيد عند الحاجة الماسة والعاجلة بشرط أن يكون مطابقاً للمواصفات و السعر مناسباً لأسعار السوق وأقل من القيمة التقديرية وذلك في أي من الحالات الآتية:-

- إعادة الطرح لن تؤدي إلى تحقيق مزايا أفضل.
- حاجه العمل لا تسمح باعاده الطرح.
- في حالة طلب سلع أو خدمات من شركات محتكرة أو وكيلٍ واحدٍ.

ويكون القبول للعطاء الوحيد بناءً على توصية لجنة الدراسة والتوصية بالبت وإعتماد السلطة المختصة.

**مادة (٢١) تحديد ثمن كراسة الشروط والمواصفات**

يحدد ثمن بيع الكراسة وفقاً لأهمية المناقصة وتكلفة إعداد الكراسة مضافاً لها نسبة للمصاريف الإدارية ويجوز توزيع بعض النسخ بالمجان بعد تمييزها على هيئات التمثيل التجاري والمنظمات الدولية داخل مصر وينظر على مقدمي العطاءات استخدام هذه النسخ، كما يجوز بعد موافقة مجلس الإدارة الإعفاء من أداء قيمة الكراسة، وتحدد الشركة ثمن بيع الكراسة على أن تراعي الإجراءات المخزنية بشأنها، ولا يجوز للشركة بيع النسخ للموردين أو المقاولين المحظوظ التعامل معهم.



**مادة (٢٢) إشتراطات العطاء المقدم**

**على مقدم العطاء الالتزام بما يلى:**

- ١ / ٢٢ جميع المواصفات الفنية الواردة بالكراسة ولا يجوز لمقدم العطاء شطب أي بند من بنوده أو من المواصفات الفنية أو إجراء تعديل فيه مهما كان نوعه وإذا رغب في إبداء أية ملاحظات فنيه تدرج بكتاب مستقل داخل المظروف الفني
- ٢ / ٢٢ التوقيع على جميع مستندات العطاء بما في ذلك جداول فئات الأسعار بعد ملئها وأن يختتمها إذا أمكن ذلك وأن يوضح تاريخ تحريرها.
- ٣ / ٢٢ إرسال العطاء إلى الجهة المنوط بها استلام العطاءات والمحددة بالكراسة على أن يكون في مظروف مغلق ومح桐م موضح عليه اسم وعنوان الشركة ورقم وأسم المناقصة مع تحديد نوع المظروف المالي / فني .
- ٤ / ٢٢ كتابة قيمة العطاء بالأرقام والحرروف ويكون سعر الوحدة في كل بند بحسب ما هو مدون بجدول الفئات دون تغيير في الوحدة ولا تقبل العطاءات المكتوبة بالقلم الرصاص . وينتقل في كل الأحوال على سعر الوحدة المدون بالحرروف.
- ٥ / ٢٢ عدم الكشط أو المحو في جدول الفئات وكل تصحيح في الأسعار أو غيرها يجب إعادة الكتابة بالأرقام والحرروف معاً والتواقيع بجانبه.
- ٦ / ٢٢ إذا لم يحدد مقدم العطاء سعراً عن صنف مطلوب توريده يعتبر إمتياز منه عن الدخول في المناقصة لهذا الصنف أما في مقاولات الأعمال و الخدمات فإذا لم يحدد مقدم العطاء سعراً عن بند من البنود للشركة - مع الإحتفاظ بالحق في إستبعاد العطاء - أن تضع لهذا البند أعلى فئة له في العطاءات المقدمة وذلك للمقارنة بينه وبين سائر العطاءات فإذا رست عليه المناقصة فيعتبر أنه أرتضي المحاسبة على أساس أقل فئة لهذا البند في العطاءات المقبولة دون أن يكون له حق المنازعة في ذلك.
- ٧ / ٢٢ لا يكون العطاء مبنياً على تخفيض نسبة مئوية عن أقل العطاءات بالمناقصة.
- ٨ / ٢٢ تحديد بلد المنشأ إذا كان مصنوعاً في الخارج.
- ٩ / ٢٢ ذكر اسم الشخص الذي يمثله وصفته أن كان أصيلاً أو وكيلأ.
- ١٠ / ٢٢ تحديد الأسعار بالنسبة للعطاءات الخارجية FOB أو C&F أو CIF وتسليم مخازن التعبير HOLDING COMPANY FOR WATER AND WASTE WATER



بيان القيمة الإجمالية للعطاء.

\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_

لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

١١ / ٢٢ لا يجوز لمنferred العطاء بعد فتح المظاريف الفنية الرجوع فيه أو سحبه أثناء سريانه. فإذا سحب مقدم

العطاء عطائه أثناء البت الفني يصادر تأمينه الإبتدائي.

أما إذا قام مقدم العطاء بسحب عطاءه بعد الفتح المالي أو بعد فتح المظاريف إذا كانت العملية مطروحة بنظام المظروف الواحد فيتم مصادره تأمينه الإبتدائي وتحميله كافة فروق الأسعار الناتجة عن الترسية على العطاء الذي يليه.

وفي جميع الحالات تُؤخذ هذه الإجراءات دون الحاجة إلى إتخاذ إجراءات قانونية أو رفع دعاوى قضائية.

١٢ / ٢٢ الفناد التي حددتها مقدم العطاء بجدول الفناد تشمل وتغطي جميع المصروفات والإلتزامات التي

يتکبد بها بكافة أنواعها بما فيها الضرائب أو الرسوم أو خلافه والتي سوف يتم المحاسبة النهائية وفقاً

لها بصرف النظر عن تقلبات السوق والعملة والتعریفة الجمركية وغيرها من الضرائب والرسوم الأخرى.

١٣ / ٢٢ في عقود مقاولات الأعمال التي تكون مدة تنفيذها أكثر من ستة أشهر، تلتزم الجهة المتعاقدة في

نهاية كل ثلاثة أشهر تعاقدية من تاريخ بدء التنفيذ بتعديل قيمة العقد وفقاً للزيادة أو الخفض في

تكليف ببنود العقد التي طرأت على الأسعار بعد التاريخ المحدد لبدء التنفيذ أو بعد تاريخ التعاقد

المبني على أمر الإسناد المباشر، وذلك وفقاً للمعاملات المحددة في عطاء المقاول لتلك البند أو

مشتملاتها، ويكون هذا التعديل ملزماً للطرفين، ويقع باطلًا كل إنفاق يخالف ذلك.

١٤ / ٢٢ ويكون حساب التغير في الأسعار ومحاسبة المقاول على فروق الأسعار رفعاً أو خفضاً وفقاً

للتعريفات والمعادلة والقواعد الآتية:-

**أولاً - التعريفات:**

مدة التنفيذ:



المدة المحددة لإنجاز الأعمال محسوبة من تاريخ تسليم الموقع خالياً من العوانق

: بدء التنفيذ :

تاريخ استلام الموقع خالي من العوانق .

البنود المتغيرة:

البنود أو مكوناتها الخاضعة للتعديل التي تحددها الشركة بمستندات الطرح (عمالة، مواد خام، إلخ).

لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

**المعامل:**

النسبة التي يحددها المقاول بعطايه لكل بند أو مكوناته من البنود المتغيرة، بمراعاة ألا تساوى (صفرًا) ويقل مجموعها عن (١٠٠٪) أو الواحد الصحيح بالنسبة لكل بند أو مشتملاته.

**قيمة التعويض أو الخصم:**

المبلغ المستحق للمقاول أو المبلغ الواجب خصمه من مستحقاته نتيجة التغير في أسعار البنود المتغيرة ارتفاعاً أو انخفاضاً.

**نسبة الزيادة أو الخفض في الأسعار:**

الرقم القياسي لسعر البند أو مكوناته عند المحاسبة مطروحاً منه الرقم القياسي للسعر عند تاريخ فتح المطاريف الفنية أو الإسناد المباشر، بحسب الأحوال، مقسوماً على الرقم القياسي للسعر عند فتح المطاريف الفنية أو الإسناد المباشر، بحسب الأحوال، وذلك من واقع نشرة الأرقام القياسية الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

**ثانيا - المعادلة:**

قيمة التعويض أو الخصم = قيمة الأعمال الخاضعة للتعديل من واقع عطاء المقاول عند التعاقد × معاملاتها × نسبة الزيادة أو الخفض في الأسعار.

**ثالثا - قواعد المحاسبة على فروق الأسعار:**

- تقوم الشركة طالبة التعاقد بتحديد البنود المتغيرة أو مكوناتها ضمن شروط الطرح، وفي حالة عدم تحديدها تلغى الممارسة أو المناقصة قبل البت فيها.
- يجب أن يتضمن عطاء المقاول (المظروف الفني) معاملات تمثل أوزان عناصر التكلفة للبنود المتغيرة أو مكوناتها والتي حدتها الجهة طالبة التعاقد ضمن شروط الطرح ويتم التعاقد على أساسها، وفي حالة عدم تضمين المقاول عطاءه تلك المعاملات يتم استبعاد العطاء.
- تصرف قيمة المستخلص المعتمد في المواعيد المحددة وفقاً لأسعار العقد دون إنتظار لتطبيق معادلة فروق الأسعار.

- يحاسب المقاول على التعديل في الأسعار رفعاً أو خفضاً بالنسبة للبنود المتغيرة أو مكوناتها كل ثلاثة أشهر تعاقدية من تاريخ بدء التنفيذ أو الإسناد المباشر، بحسب الأحوال، مع مراعاة البرنامج الزمني للتنفيذ وتعديلاته الذي يتفق عليه الطرفان.



لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشراكتها التابعة

- يحاسب المقاول على فروق الأسعار رفعاً أو خفضاً كل ثلاثة أشهر تعاقديه من تاريخ بدء التنفيذ خلال ستين يوماً على الأكثر من تاريخ تقديم المطالبة، يتم خلالها مراجعة وصرف تلك الفروق، بمراعاه احكام المادة (٥٧) من هذه اللائحة ويجب إحتساب أولوية المتعاقد في ترتيب عطائه وذلك بعد تطبيق ذات المعادلة على باقي العطاءات الأخرى.
- في عقود التوريدات التي يكون تنفيذها لمدة تزيد عن ستة أشهر يتم تعديل الأسعار وفقاً لنشرة الأرقام القياسية الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وذلك بعد ثلاثة أشهر من اليوم التالي لصدور أمر التوريد على أن يتم محاسبة المورد على التغيير في الأسعار رفعاً أو خفضاً خلال ستين يوماً من تاريخ تقديم المطالبة.
- لا تسرى معادلة تغير الأسعار وقواعد تطبيقها في الحالات الآتية:
  - العقود التي تقل مدة تنفيذها عن ستة أشهر فأقل أو تتأخر تنفيذها لسبب يرجع إلى المقاول.
  - الكميات التي يتأخر المقاول في تنفيذها إلى ما بعد ستة أشهر من تاريخ فتح المظاريف الفنية أو الإسناد المباشر، بحسب الأحوال، لسبب يرجع إليه، وذلك في العقود الخاضعة للتعديل طبقاً لأحكام اللائحة.
  - العقود التي تكون مدة تنفيذها ستة أشهر فأقل ، ويتأخر تنفيذها لسبب يرجع إلى الجهة المتعاقدة ، وفي هذه الحالة، تتم محاسبة المقاول على الكميات التي تم تنفيذها بعد ستة أشهر وفقاً لمعدلات التضخم الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.





## الفصل الثاني

### تشكيل لجنة فتح المظاريف وإجراءاتها

#### مادة (٢٣) تشكيل لجنة فتح المظاريف

١ / ٢٣ تشكل لجنة فتح المظاريف الفنية / المالية بقرار من السلطة المختصة أو من تفوضها وتكون برئاسة عضوية عاملين تتاسب وظائفهم وخبراتها مع أهمية المناقصة وعلى أن تضم في عضويتها مندوبي عن الإدارات التي أصدرت مستندات الطرح والجهة الطالبة والإدارة المالية والإدارة القانونية. كما يحضر اللجنة مندوب إدارة الحسابات ليسلم التأمينات ويجوز أن ينص القرار على ضم عضو آخر أو أكثر إلى اللجنة.



٢ / ٢٣ يجوز أن يكون فتح المظاريف والدراسة والتوصية عن طريق لجنة واحدة حسب طبيعة العملية وبموافقة السلطة المختصة.

٣ / ٢٣ يجوز تشكيل لجنة دائمة لفتح المظاريف.

#### مادة (٤) إجراءات لجنة فتح المظاريف

١ / ٤٤ تبدأ أعمال لجنة فتح المظاريف في المكان واليوم والساعة المعينة لذلك ويشترط لصحة إنعقاد اللجنة أن يحضر إجتماعها الرئيس ومندوبي الإدارة القانونية والإدارة المالية.

٢ / ٤٤ لا يلتفت إلى العطاءات أو التعديل في العطاءات التي تُرد بعد موعد فتح المظاريف كما لا يلتفت إلى أي عطاء أو تعديل يرد بالبرق أو الفاكس أو بأي وسيلة أخرى ما لم يقدم تأييد كتابي بذلك من مقدم العطاء على أنه في حالة وصول العطاء أو التعديل متأخراً و في أثناء إنعقاد اللجنة لفتح المظاريف فإنه تُؤشر عليه من رئيس اللجنة بساعة وتاريخ وروده، ثم يدرج في كشف العطاءات المتأخرة ويجوز التجاوز عن ذلك التأخير بشرط أن يكون وروده قبل تلاوة الأسعار ، وبتوصية من لجنة البت و موافقة السلطة المختصة و أن يكون في صالح الشركة.

٣ / ٤٤ في حالة الطرح بنظام المظروفين يتم فتح المظروف الفني فقط ويحفظ المظروف المالي بخزينة الشركة ويوقع عليه من أعضاء اللجنة ويتم فتحه في موعد يُحدد بعد إنتهاء اللجنة الفنية من دراسة

**لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة**

**العطاءات فنياً وتحrir تقرير فني بذلك يتم على أساسه فتح المظروف المالي للعروض المطابقة  
فنياً.**

- ٤ / ٢٤ يتم التأكيد قبل بدء أعمال اللجنة من عدم ورود عطاءات أخرى لم تسلم إليها.
- ٥ / ٢٤ يحرر محضر فض المظاريف ويثبت فيه العطاءات التي وردت إلى اللجنة حال إنعقادها والحالة التي وردت عليها بعد التحقق من سلامتها ويوقع عليه من الرئيس والأعضاء الحضور وكذلك على جميع العطاءات المثبتة.
- ٦ / ٢٤ قراءة أسم صاحب العطاء وقيمة التأمين المؤقت ونوعه وغيرها من محتويات المظروف الفني على الحاضرين من مقدمي العطاءات أو مندوبيهم ويتم ترقيم العطاء بأرقام مسلسلة وإعطاء مسلسل لكل صفحة بكل عطاء والتلويع من جانب رئيس اللجنة وأعضاءها على كل ورقة بها بيانات وردت داخل العطاء وعلى كل كشط أو تصحيح في البيانات الواردة بالمظروف الفني.
- ٧ / ٢٤ يقوم المنصب المالي باستلام التأمينات وإثباتها بالمحضر وحفظها بخزينة الشركة.
- ٨ / ٢٤ تتولى إدارة المشتريات تفريغ عطاءات الموردين في قوائم مقارنة.
- ٩ / ٢٤ يجب على إدارة المشتريات (بعد فتح المظاريف) أن ترسل جميع العينات الواردة مع بيان المواصفات الفنية الموضحة بالمناقصة إلى الجهة الفنية المتخصصة لفحصها أو تحليتها أو تجربتها بالإشتراك مع الجهة الطالبة إذا لزم الأمر، ثم تعد تقريراً فنياً عن كل منها تعرضه مع ملف المناقصة على لجنة البت ويلزم إعطاء العينات عند إرسالها إلى الجهة الفنية أرقاماً سرية.
- ١٠ / ٢٤ يجب إنهاء إجراءات فتح المظاريف في ذات الجلسة.
- ١١ / ٢٤ لتقديم العطاءات الحق في حضور جلسة فتح المظاريف أو من يمثلهم.

**مادة (٢٥) فتح المظروف بطريق الخطأ**

في حالة ورود مظروف وفتحه بطريق الخطأ قبل جلسة فتح المظاريف تخطر الإدارة المختصة فوراً، ويقوم رئيس الإدارة التي فتحت المظروف بإعادة غلقه وعمل محضر داخلي بذلك ويعتمد من مدير الإدارة المختصة ويسلم المظروف للإدارة المختصة مع إجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن.



18



## الفصل الثالث

### تشكيل و اختصاصات لجنة الدراسة والتوصية(البت) وإجراءاتها

#### مادة (٢٦) تشكيل لجنة الدراسة والتوصية (البت)

تشكل لجنة الدراسة والتوصية بقرار من السلطة المختصة او من تفويضها وتكون برئاسة وعضوية عاملين تتناسب وظائفهم وخبراتهم مع طبيعة وأهمية المناقصة على أن تضم في عضويتها مندوبين عن الإدارة التي أصدرت مستندات العطاء والإدارة الطالبة والإدارة المالية والإدارة القانونية.

#### مادة (٢٧) إختصاصات لجنة الدراسة والتوصية(البت)

تحتخص لجنة الدراسة والتوصية بفحص العطاءات ومراجعتها وتوحيد أسس المقارنة بينها من النواحي الفنية والمالية ودراستها وتقيمها والتوصية بالإسناد.

ويجوز في المناقصات التي تتطلب طبيعتها دراسات فنية أو مالية خاصة أن تشكل من بين أعضاءها أو غيرهم من أهل الخبرة لجان فرعية تتولى إجراءات هذه الدراسة، وترفع هذه اللجان تقارير بنتائج دراستها وتوصياتها إلى لجنة الدراسة والتوصية بالبت وللجنة أن تستعين بمن تراه لإنجاز أعمالها.

#### مادة (٢٨) إجراءات لجنة الدراسة والتوصية(البت)

تفوم اللجنة بتسجيل إجراءاتها بمحضر على أن يتم التوقيع عليه من جميع أعضائها وترفق به نتائج التحاليل والاختبارات والمقارنات التي أجريت وتتولى اللجنة المهام الآتية:

١ / ٢٨ مراجعة محاضر فض المظاريف (الفنية/المالية) .

٢ / ٢٨ مراجعة كراسه الشروط والمواصفات المطروحة و العطاءات مراجعة تفصيلية فنياً للتحقق من مطابقتها للمواصفات والشروط المطروحة على أساسها المناقصة ودراسة نتائج فحص العينات ويجوز للجنة أن تستوفى من مقدمي العطاءات ما تراه من بيانات ومستندات وأمور فنية بما يعينها في إجراء عملية التقييم الفني الدقيق للعروض وذلك دون الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص ومع إيضاح أوجه القصور في العروض الغير مقبولة فنياً ، وفي حالة الاختلاف في الرأي مع العضو الفني في أحد النواحي الفنية يجوز لرئيس اللجنة أن يطلب عضو آخر للإنتضمام إلى اللجنة للإشتراك برأيه فإذا إنتفقا في الرأي يُؤخذ به، وإن اختلفا يرجع الأمر لرؤاستهما لترجيح أي من الرأيين وعلى أن توصي في نهاية محضرها بفتح المظروف المالي للعروض المقبولة فنياً ، وعلى أن يتم اعتماد محضر البت الفني من المطلعين

المختصة





لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

- ٣ / ٢٨ بعد فتح المظروف المالي تقوم اللجنة بدراسة العروض المقبولة فنياً ومراجعتها مراجعة حسابية تفصيلية ويتم توحيد أسس المقارنة بينها أخذًا في الاعتبار جميع العناصر المؤثرة في تحديد القيمة المقارنة للعطاءات بحسب ظروف وطبيعة كل مناقصة وإذا وجد اختلاف بين سعر الوحدة والإجمالي يُعول على سعر الوحدة ويؤخذ بالسعر المبين بالتفصي في حالة وجود إختلاف بينه وبين السعر المبين بالأرقام وتصحيح قيمة العطاء تبعاً لذلك وتكون نتيجة هذه المراجعة هي الأساس الذي يُعول عليه في تحديد قيمة العطاء وترتيبه، وإذا تضمنت شروط الطرح تقييم العروض بنظام النقاط فيتم ترتيب أولوية العطاءات طبقاً لما جاء بكراسة الشروط، وعلى أن يتم الانتهاء من ذلك في أقل فترة حتى يتثنى البت في المناقصة قبل انتهاء مدة سريان العطاءات كما يجب إتخاذ الإجراءات الكفيلة بالمحافظة على سرية العطاءات أثناء مدة التفريغ.
- ٤ / ٢٨ تتم المقارنة في العروض الخارجية على أساس قاعدة التسلیم (Fob أو Cif أو تسليم مخازن الشركة) في حالة عدم تساوي أجور الشحن.
- ٥ / ٢٨ لا يجوز بعد فتح المظاريف المالية الدخول في مفاوضات مع أحد مقدمي العطاءات في شأن تعديل عطائه إلا إذا كان صاحب العطاء الأقل وجاء مقترباً بتحفظاته تمنع قبول عطائه، فإنه يجب على لجنة البت مفاوضته للتنازل عنها، وفي حالة رفضه التنازل عن تحفظاته يجب التوصية بالترسيبة على العطاء الذي يليه غير المقترب بتحفظاته.
- ويجوز بموافقة السلطة المختصة أو من ينوب عنها بناء على توصية لجنة البت مفاوضة صاحب العطاء الأقل المقترب بتحفظاته للتنازل عن إشتراطاته وتحفظاته كلها أو بعضها والنزول بأسعاره بما يجعل عطائه متتفقاً وشروط المناقصة بقدر الإمكان، وإذا رفض يجوز مفاوضة صاحب العطاء الذي يليه وهكذا.
- ٦ / ٢٨ يتم إستبعاد العطاءات الغير مطابقة للشروط والمواصفات على أن يكون قرار الإستبعاد مسبباً.
- ٧ / ٢٨ في العطاءات التي يشترط مقدمها ضرورة دفع جزء من القيمة مقدماً، يراعي عند المقارنة إضافة فائدة لهذه القيمة تعادل سعر الفائدة المعلن عنها من البنك المركزي وقت الدراسة وتحسب الفائدة عن المدة من تاريخ أداء هذه المبالغ حتى تاريخ إستحقاقها الفعلي وفي الحالات التي تكون فيها بداية تنفيذ العقد معلقة على تحقق أكثر من واقعة، من بينها صرف الدفعة المقدمة فيراعي أن تكون سداد الدفعة المقدمة هي أخر الخطوات.



**لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة**

- ٨ / ٢٨ يُجب على اللجنة عند انتهاء أعمالها إثبات ما تم وما توصي به في محضر ويوقع عليه من جميع أعضائها ويرفع الأمر للإعتماد أو للعرض على سلطه الإعتماد طبقاً للمادة (١١) .
- ٩ / ٢٨ في حالة اختلاف أحد أعضاء اللجنة في الرأي حول قبول أو رفض أي من العطاءات يتم إثبات ذلك في محضر الأعمال ويكون الفصل فيه للسلطة المختصة بالإعتماد.

**مادة (٢٩) وصول العطاء بعد موعد فض المظاريف**

لا يُعد بأي عطاء أو تعديل فيه بعد الموعد المحدد لفتح المظاريف (الفني) ولا يسري ذلك على أي تعديل لصالح الشركة يقدم من صاحب أقل العطاءات المطابقة للشروط والمواصفات طالما لا يؤثر في أولوية العطاء.

**مادة (٣٠) الترسية**

يجب إرساء المناقصة على صاحب العطاء الأفضل شرطياً والأقل سعراً على أن تراعي الإعتبارات التالية:

(١) يعتبر العطاء المقدم عن توريد من الإنتاج المحلي أو عن أعمال أو خدمات تقوم بها جهات مصرية أقل سعراً إذا لم تتجاوز الزيادة فيه عن ١٥ % من قيمة أقل عطاء أجنبي.

(٢) تكون العطاءات المقترنة بتسهيلات إئتمانية للشركة محل اعتبار عند ترتيب أولوية العطاءات.

(٣) إذا تضمنت شروط الطرح تقييم العروض بنظام النقاط يتم إرساء المناقصة وفقاً لنظام النقاط المقترن بكراسة الشروط.

**مادة (٣١) الإخطار بترسيمة المناقصة**

بمجرد إعتماد نتيجة المناقصة من السلطة المختصة أو مجلس الإدارة وفقاً لسلطات البورصة المالي يتم إخطار كل من رسى عليه عطاء من الموردين أو المقاولين أو الأستشاريين بما تم ترسيته عليه وقيمتها بعد إعلان أسباب القرارات طبقاً للمادة (٧) من اللائحة على أن يقدم التأمين النهائي المطلوب في الموعد المحدد طبقاً لما ورد باللائحة.



21

## الفصل الرابع

### المناقصة المحدودة

#### مادة (٢٢) المناقصة المحدودة

يكون التعاقد بطريق المناقصة المحدودة في الحالات التي تتطلب طبيعتها قصر الإشتراك علي موردين أو مقاولين أو إستشاريين أو فنيين أو خبراء بذواتهم في مصر أو في الخارج علي أن تتوافر بشأنهم شروط الكفاية الفنية والمالية وحسن السمعة.

وأن يكون اختيار الموردين / المقاولين / الإستشاريين من سجل موردي ومقاولي وإستشاري الشركة المعد من خلال الإدارة المختصة والمعتمد من السلطة المختصة وعلى أن يتم تعديل السجل دوريًا وإعتماد التعديل من ذات السلطة.

#### مادة (٢٣) إجراءات الطرح

١ / ٣٣ يسري على المناقصة المحدودة جميع القواعد والإجراءات المحددة في شأن المناقصة العامة فيما عدا النشر في الصحف فيستعاض عنه بالدعوات التي ترسل إلى الموردين أو المقاولين أو الإستشاريين المدعوبين للعملية من المقيدين بسجلات الشركة المختصين في نوع النشاط المطلوب ، مع إثبات موعد تسليمها لأصحاب الشأن.

٢ / ٣٣ يراعى تحديد مدة مناسبة لتقديم العطاءات لفض المظاريف تبدأ من تاريخ إرسال الدعوة على الأقل هذه المدة عن عشرة أيام بموجب خطاب مسجل بعلم الوصول .  
ويجوز دعوة الموردين والمقاولين والإستشاريين الغير مقيدين بالسجل بمموافقة السلطة المختصة على سبيل الإختبار وذلك بعد التأكد من إمكانياتهم الفنية والمالية ثم يقيدو في السجل إذا ثبت صلاحيتهم.  
وفيما عدا ما تقدم تخضع المناقصة المحدودة لكافة القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها باللائحة بالنسبة للمناقصة العامة.



## الفصل الخامس

### الممارسة العامة

#### مادة (٣٤) الممارسة العامة

يكون التعاقد لتوفير مهام أو تكليف بالأعمال من خلال الطرح في ممارسة عامة وذلك بغرض التفاوض مع المتقدمين للحصول على أفضل الشروط وأقل الأسعار على أن يكون ذلك بقرار من السلطة المختصة ويخصم الطرح لكافة القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها بهذه اللائحة بالنسبة لمناقصة العامة.

#### مادة (٣٥) تشكيل لجنة الممارسة العامة

يكون تشكيل اللجنة (لجنة فتح المظاريف وممارسة الأسعار والتوصية) بقرار من السلطة المختصة أو من تفوضها التي تصدر قرار بتشكيل لجنة الممارسة برئاسة وعضوية عاملين تتناسب وظائفهم وخبراتهم الفنية والمالية والقانونية مع أهمية العملية ونوعها، ويجوز في العمليات التي تتطلب طبيعتها دراسات فنية أو مالية خاصة أن تشكل لجان مخصصة بالدراسة تتولى هذه الدراسات وترفع هذه اللجان تقارير بنتائج دراساتها وتوصياتها إلى لجنة الممارسة.

#### مادة (٣٦) النشر ومدة تقديم العطاءات

يجب الإعلان عن الممارسة العامة في الوقت المناسب طبقاً لإجراءات النشر عن المناقصة العامة المُبيّنة بهذه اللائحة ويجوز في حالة الإستعجال وبموافقة السلطة المختصة تقصير المدة المحددة لتقديم العروض على إلا نقل تلك المدة عن سبعة أيام عمل من تاريخ أول إعلان عن الممارسة.

#### مادة (٣٧) إجراءات لجنة الممارسة

١ / ٣٧ تعقد لجنة الممارسة في جلسة علنية يحضرها مقدمو العطاءات أو من ينوب عنهم وذلك لفتح المظاريف الفنية فقط وقراءة محتوياتها وإتخاذ كافة الإجراءات المنصوص عليها بهذه اللائحة بشأن

فتح المظاريف الفنية في المناقصة العامة.



\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_ 23

لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

- ٢ / ٣٧ تولى لجنة الممارسة الدراسة الفنية للعروض المقدمة للتحقق من مدى مطابقتها للشروط والمواصفات الفنية المطروحة ، وترفع اللجنة محضرها للسلطة المختصة يتضمن توصياتها من حيث قبول أو رفض أي من العروض وأسباب ذلك .
- ٣ / ٣٧ بعد إنتهاء لجنة الممارسة من أعمال الدراسة الفنية يتم إعلان أسباب القرارات الخاصة بقبول أو استبعاد العروض الفنية في لوحة الإعلانات المخصصة لهذا الغرض بالشركة ولمدة سبعة أيام وذلك قبل إخطار أصحاب العطاءات المقبولة بموعد إنعقاد لجنة فتح المظاريف المالية وممارسة الأسعار .
- ٤ / ٣٧ تولى لجنة الممارسة إجراء ممارسة العطاءات في جلسات علنية للوصول إلى أفضل الشروط وأقل الأسعار مع مراعاة توحيد أسس المقارنة بين العروض من جميع النواحي الفنية والمالية وترفع اللجنة محضراً بتوصيتها النهائية موقعاً من جميع أعضائها إلى السلطة المختصة للرفض أو القبول .
- ٥ / ٣٧ يخضع التعاقد بطريق الممارسة العامة للشروط العامة للمناقصة العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص بهذه اللائحة



## الفصل السادس

### الممارسة المحددة

#### مادة (٣٨) الممارسة المحددة

يكون التعاقد بطريق الممارسة المحددة في الحالات التي تتطلب طبيعتها قصر الإشتراك على موردين أو مقاولين أو استشاريين أو فنيين أو خبراء بذواتهم في مصر أو في الخارج على أن توافر بشأنهم شروط الكفاية الفنية والمالية وحسن السمعة ويُخضع الطرح لكافة القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها بهذه اللائحة بالنسبة لمناقصة المحددة.

#### مادة (٣٩) تشكيل لجنة الممارسة المحددة

تشكل لجنة الممارسة المحددة بقرار من السلطة المختصة أو من تفويضها (لجنة فتح المظاريف وممارسة الأسعار والتوصية) برئاسة وعضوية عاملين تتناسب وظائفهم وخبراتهم الفنية والمالية والقانونية مع أهمية العملية وتنوعها ويجوز في العمليات التي تتطلب طبيعتها دراسات فنية أو مالية خاصة تشكيل لجان متخصصة بالدراسة تتولى إجراء هذه الدراسات وتترفع هذه اللجان تقارير بنتائج دراساتها وتوصيتها إلى لجنة الممارسة.

#### مادة (٤٠) إجراءات الممارسة المحددة

يسري على الممارسة المحددة جميع القواعد والإجراءات المحددة في شأن الممارسة العامة فيما عدا النشر في الصحف فيُستعاض عنه بالدعوات التي ترسل إلى الموردين أو المقاييس أو الإستشاريين المدعوين للعملية ومن المقيدين بسجلات الشركة، على أن تتضمن الدعوة كافة البيانات السابق تحديدها والواجب ذكرها عند الإعلان عن الممارسة العامة ويجوز بم渥قة السلطة المختصة دعوة الغير مقيدين بالسجل من المتخصصين في ذات النشاط المطروح وذلك على سبيل الإختبار تمهيداً لقيدهم بالسجل إذا ثبت صلاحيتهم.

فيما عدا ما تقدم تخضع الممارسة المحددة لكافة القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها لهذه اللائحة بالنسبة للممارسة العامة.



## الفصل السابع

### المناقصة المحلية

#### مادة (٤١) المناقصة المحلية

يكون التعاقد بطريق المناقصة المحلية بقرار مُسبب من السلطة المختصة أو من تفوضها وتوجه الدعوى لأكبر عدد ممكن من المشغلين بنوع النشاط الخاص بموضوع المناقصة من يقع نشاطهم في نطاق المحافظة التي يتم بادارتها تنفيذ التعاقد من بين المقيدين بسجلات الشركة ، وذلك بموجب خطابات موصى عليها قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية عشرة أيام على الأقل، وفي حالة الإستعجال يتم إرسالها مع مخصوص قبل الموعد المحدد بثمانية وأربعين ساعة على الأقل وتسليم بموجب خطاب مؤرخ يتم إثبات تسليمه لدى صاحب الشأن.

ويجب أن تتضمن الدعوة كافة البيانات الواجب ذكرها في الإعلان عن المناقصة العامة ويجوز توجيه الدعوة لغير المقيدين بالسجل بقرار من سلطة الإعتماد المختصة.

فيما عدا ما تقدم تخضع المناقصة المحلية لكافة القواعد والأحكام والإجراءات والشروط المنصوص عليها بهذه



اللائحة بالنسبة لمناقصة العامة.





 26

## الفصل الثامن

### الممارسة المحلية

#### مادة (٤٢) الممارسة المحلية

يكون التعاقد من خلال الممارسة المحلية للمهام التي لا يمكن تحديدها بمواصفات دقيقة أو المهام المطلوب شراؤها على وجه السرعة منعاً من توقف أو تعطيل العمل على أن تكون متوفرة لدى أكثر من مورد بالسوق المحلي، وتتي الشركة ممارستهم للحصول على أحسن الشروط وأقل الأسعار، وذلك في أضيق الحدود.

#### مادة (٤٣) تشكيل لجنة الممارسة (الحلية)

تشكل لجنة الممارسة المحلية بقرار من السلطة المختصة أو من تفوضها برئاسة وعضوية عاملين تتناسب وظائفهم وخبراتهم الفنية والمالية والقانونية مع طبيعة المهام المطلوبة.

#### مادة (٤٤) إجراءات الممارسة المحلية

- ١ / ٤٤ يتم اخبار الموردين المتخصصين والمحددين بواسطة الإدارة المختصة وذلك بتسلیمهم الدعوة إلى الممارسة والمحدد فيها الأصناف المطلوبة.
- ٢ / ٤٤ في حالة قبول المورد التقدم في الممارسة يقوم العضو الفني بمعاينة المهام المطلوبة وفي حالة مطابقتها يطلب من الموردين تقديم عروض أسعارهم.
- ٣ / ٤٤ يتم تجميع العروض من كافة الموردين المحددين وتقوم اللجنة بتغريم الأسعار والشروط والبدء في ممارسة الموردين على أقل الأسعار سواء في أماكنهم أو تحديد موعد يتم دعوتهم فيه للحضور لمقر الشركة لممارستهم.
- ٤ / ٤٤ تقوم اللجنة بتحرير محضر بنتيجة أعمالها تتذكر فيه بالتفصيل ما قامت به من إجراءات وترفع توصيتها إلى السلطة المختصة للإعتماد ويسري على الشراء بالممارسة المحلية شروط الممارسة المحددة فيما لم يرد بشأنه نص.



## الفصل التاسع

### الإتفاق المباشر

#### مادة (٤٥) الإتفاق المباشر

يتم التعاقد بطريق الإتفاق المباشر في الحالات الآتية:

١. المهام والأعمال العاجلة التي يتطلب على عدم توريدتها أو تنفيذها فوراً خسائر جسيمة على أداء العمل ولا يتحمل تنفيذها إتباع إجراءات المناقصة أو الممارسة بجميع أنواعها.
٢. المهام والأعمال التي تتواجد لدى مورد وحيد.
٣. المهام والخدمات التي تتواجد لدى الموردين المحظوظين محلياً أو خارجياً.
٤. المهام المُسيرة جديراً.
٥. مهام أو أعمال سبق إسنادها إلى موردين أو مقاولين من خلال مناقصة أو ممارسة بشرط لا يتعدي الفارق الزمني بين الأمرين عن ١٢ شهر على أن يلتزم المورد أو المقاول المسند له بالاتفاق المباشر بنفس الأسعار / الفئات السابقة.
٦. الأعمال والتوريدات التي لا تتناسب قيمتها مع تكاليف إجراء المناقصة أو الممارسة.

لا يجوز تكرار التعاقد بالإتفاق المباشر أكثر من مرة واحدة في ذات السنة المالية بالنسبة لذات العملية موضوع التعاقد ويستثنى ذلك في الحالات التي لا يتجاوز مجموع قيمة ما يتم تكراره من تعاقدات عن ذات العملية الحد الأقصى المقرر باللائحة.

ويكون الإتفاق المباشر في حدود السلطات المالية المعتمدة للشركة بشرط توافر حالة الضرورة ومناسبة الأسعار، على أن يتم تشكيل لجنة لمباشرة إجراءات التعاقد بالإتفاق المباشر من السلطة المختصة أو من تفوضها، وذلك من العاملين المتخصصين في العملية المطروحة وعلى اللجنة التتحقق من مطابقة الأصناف أو الأعمال للغرض المطلوب وكذا التتحقق من مناسبة الأسعار لسعر السوق من واقع ما يتم الحصول عليه من عروض أسعار إن أمكن.





## الباب الثالث

### التأمينات

#### مادة (٤٦) التأمين الابتدائي

التأمين الابتدائي هو ضمان إظهار جدية التقدم في المناقصة / الممارسة المطروحة ويراعى بشأنه الآتي:-

- ١ / ٤٦ يشترط عند طرح (المناقصة / الممارسة) أن يقدم مع كل عطاء تأمين إبتدائي يحدد بمعرفة السلطة المختصة بما لا يجاوز ٢% من القيمة التقديرية وعلى أن يراعى بالنسبة للمناقصات/ الممارسات التي تُطرح بنظام المظروفين أن يوضع التأمين الإبتدائي داخل المظروف الفني.

٢ / ٤٦ تؤدي التأمينات بأحد الوسائل التالية:-

- نقداً وذلك بإيداعها خزينة الشركة بموجب إيصال رسمي ولا تُحسب فائدة على هذه المبالغ.
  - بشيك على أحد المصارف المحلية أو الخارجية بشرط أن يكون مقبول الدفع من أحد المصارف المعتمدة بالداخل.
  - بخطاب ضمان صادر من أحد البنوك الوطنية المعتمدة وعلى أن يكون غير مقتن بآي شروط أو تحفظات ومدة سريانه لا تقل عن ثلاثين يوماً على الأقل بعد انتهاء المدة المحددة لسريان العطاء ويجوز قبول خطابات الضمان من الخارج المعززة من البنوك الوطنية.
- ٣ / ٤٦ يجوز لمندوب العطاء طلب خصم قيمة التأمين من مبالغ مستحقة له لدى الشركة بشرط أن تكون صالحة للصرف وقت تقديم العطاء .

#### مادة (٤٧) رد التأمين أو مصادرته

١ / ٤٧ يُرد التأمين الابتدائي إلى أصحاب العطاءات الغير مقبولة فنياً فور فتح المظاريف المالية وتُرد باقي

التأمينات فور الإنتهاء من إعتماد أعمال المناقصة/ الممارسة وسداد التأمين النهائي.

٢ / ٤٧ يتم مصادرة التأمين الابتدائي إذا سحب مقدم العطاء عرضه خلال مدة سريان عطائه.

٣ / ٤٧ يتم مصادرة التأمين في الحالات التي يتقرر فيها فسخ التعاقد وفقاً لما سيُرد ذكره فيما بعد وبما لا

#### مادة (٤٨) التأمين النهائي

التأمين النهائي هو ضمان يقدمه صاحب العطاء لضمان إلتزامه بتنفيذ ما يسند إليه من توريدات أو أعمال وتحدد قيمته بنسبة قدرها ٥% من إجمالي أمر الإسناد / التوريد وعلى أن يتم تقييمه في خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره بقبول عطاءه.

١ / ٤٨ يجوز لصاحب العطاء المقبول إستكمال التأمين الإبتدائي الذي سبق سداده ليصل إلى قيمة التأمين النهائي المطلوب خلال عشرة أيام من تاريخ اخطاره بقبول عطاءه.

٢ / ٤٨ يجوز إعفاء صاحب العطاء من تقييم التأمين النهائي إذا قام بتوريد أو تنفيذ ما أُسند إليه أو جزء منها تكون قيمته كافية لتعطية التأمين المطلوب وذلك بعد فحصها والتأكيد من مطابقتها للشروط والمواصفات المتعاقد عليها.

٣ / ٤٨ في حالة عدم سداد التأمين النهائي خلال المدة المحددة يجوز للسلطة المختصة منح مهلة إضافية وبما لا يجاوز خمسة عشرة يوماً وفي حالة عدم السداد يحق للشركة سحب موافقتها على قبول العطاء ويتم إتخاذ أحد الإجراءات الآتية حسب ما تراه الشركة محققاً للصالح العام:-

- تنفيذ العقد بواسطة العطاء التالي له مع تحمل صاحب العطاء المقبول بفارق الأسعار وكافة الأضرار مع إخطاره بكتاب موصى عليه بعلم الوصول بالجزء الذي تم إتخاذة ضده.
- تنفيذ العقد على حساب صاحب العطاء المقبول بأحدى طرق التعاقد المقررة بذلك اللائحة مع تحميله بفارق الأسعار و التعويضات.

وفي جميع الحالات يتم مصادرة التأمين الإبتدائي .

٤ / ٤٨ بالنسبة للأعمال الإستشارية تكون نسبة التأمين النهائي قدرها ٥% من إجمالي أمر الإسناد.

٥ / ٤٨ يجوز بموافقة السلطة المختصة وبناءً على طلب صاحب الشأن إستبدال التأمين المؤقت أو النهائي بإحدى صور السداد المنصوص عليها في المادة ٤٦ / ٢ المنصوص عليها بهذه اللائحة، ويراعى ألا تنتقطع مدة سريان التأمين وعدم الإخلال بمسؤوليته طبقاً للغرض المقدم عنه التأمين.



الباب الرابع

العقود

٤٩) اجراءات اداما وتنفيذ العقوبة

يتم الارتباط بين الشركة وبين الموردين/ المقاولين/ الإستشاريين بموجب أمر توريد/ تكليف بالأعمال والخدمات وفي حالة زيادة قيمة التوريدات / الأعمال عن مبلغ مائة ألف جنيه مصرى فيجب أن يحرر عقد بين الطرفين يتم مراجعته بمعرفة الإدارتين القانونية والتعاقدية بالشركة.

ويشترط في العقود الخارجية أن يتضمن العقد النصين العربي والأجنبى على أن يكون النص العربى هو القوة في حالة الخلاف أو الالتباس في التفسير .

مادة (٥٠) تعديل العقد أو أخذ التهديد

- ١ / ٥٠ يحق للشركة تعديل العقد أو أمر التوريد/ التكليف بالأعمال والخدمات بالزيادة أو النقص في حدود ٢٥% من قيمة البند بالنسبة لأي بند بذات الشروط والأسعار دون أن يكون للمورد/ المتعاقد الحق في المطالبة بأي تعويض وذلك خلال فترة سريان العقد، ويجوز للسلطه المختصه الموافقة على منح المدد الإضافية للعقد المترتبة على هذه الزيادة طبقاً لدراسة اللجنة المختصه.

٢ / ٥٠ يجوز في حالات الضرورة وبموافقة المورد/ المتعاقد تجاوز النسبة الواردة بالفقرة السابقة.

٣ / ٥٠ يجب في جميع الحالات الحصول على موافقة سلطه الاعتماد المالي طبقاً للماده (١١) مع وجود الإعتماد المالي اللازم وأن يكون خلال فترة سريان التعاقد وألا يؤثر ذلك على أولوية المتعاقد في ترتيب العطاءات.

٤ / ٥٠ في مقاولات الأعمال /الخدمات الإستشارية التي تقتضي فيها الضرورة الغنية تنفيذ بنود مستجدة بمعرفة المقاول / الإستشاري القائم بالعمل دون غيره، فيتم التعاقد معه على تنفيذها وذلك في حدود السلطات المالية للاتفاق المباشر طبقاً للمادة (١١) وبشرط مناسبة الأسعار لسعر السوق في تاريخ



بيان المعاشر للمجلس طبعاً بمجلس  
الإسناد.

~~✓~~

10



#### **مادة (٥١) قبول العطاءات**

يعتبر قبول الشركة لعطاء المقاول قبولاً إجمالياً وليس قبولاً تفصيلياً وعلى أن ينص بصراحة عند التعاقد بأن المقادير والأوزان أو حجم الأعمال الواردة بالعقد تقريبية وقابلة للزيادة أو النقص تبعاً لطبيعة العملية ، وأن المحاسبة تتم على أساس الكميات المنفذة فعلاً سواء كانت أقل أو أكثر من الواردة بالمقاييس وسواء نشا ذلك عن خطأ في حساب المقاييس أو عن تغييرات أدخلت في العمل طبقاً لأحكام العقد ويجب في جميع الحالات ألا يؤثر ذلك على أولوية المقاول في ترتيب عطاءه.

#### **مادة (٥٢) التنازل للغير عن التعاقد**

لا يجوز للمتعاقد التنازل للغير عن العقد ولكن يجوز التنازل عن المبالغ المستحقة له كلها أو بعضها لأحد البنوك ويكفى في هذه الحالة بتصديق البنك دون الإخلال بمسؤولية المتعاقد عن تنفيذ العقد.

#### **مادة (٥٣) وفاة المتعاقد**

في حالة وفاة المتعاقد أو أحدهم (في حالة الإبرام مع أكثر من متعاقد) جاز للشركة فسخ العقد مع رد التأمين إذا لم تكن لها أي مطالبات قبل التعاقد معه، أو السماح للورثة بالإستمرار في تنفيذ العقد بشرط أن يعينوا عنهم وكيلًا بتوكيل مصدق على التوقيعات فيه أو مطالبة باقي المتعاقدين بالإستمرار في تنفيذه وبموافقة سلطة إعتماد التعاقد.

#### **مادة (٥٤) بدء التوريد/ الخدمات**

تببدأ المدة المحددة للتوريد أو تنفيذ الخدمات اعتباراً من اليوم التالي لإخطار المتعاقد بذلك ، إلا إذا أتفق على خلاف ذلك.

#### **مادة (٥٥) مخالفة شروط العقد**

إذا أخل المتعاقد بأي شرط من شروط العقد أو أهمل أو أغفل القيام بأحد إلتزاماته المقررة ولم يصلاح أثر ذلك خلال المدة التي تحدها السلطة المختصة من تاريخ إنذاره كتابياً بالقيام بإجراء هذا الإصلاح أو ثبت أن المتعاقد قد يستعمل بنفسه أو بواسطة الغير الغش أو التلاعب في تعامله مع الشركة أو أفلس أو أسر  
**كان للشركة الحق في إتخاذ أحد الإجراءين التاليين وفقاً لما تقتضيه المصلحة العامة:**

(١) فسخ العقد

(٢) سحب العمل من المتعاقد وتتنفيذ على حسابه بذات الشروط والمواصفات المتعاقد عليها بواسطة الشركة أو

.

32



## لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والمصرف الصحي وشركاتها التابعة

وفي جميع الحالات يصبح التأمين النهائي من حق الشركة كما يكون لها أن تخصم ما تستحقه من غرامات وقيمة كل خسارة تلحق بها بما في ذلك فروق الأسعار و المصاريف الإدارية بواقع ١٠٪ من قيمة العقد من أى مبالغ مستحقة أو تستحق للمتعاقد لديها وفي حالة عدم كفايتها تجأ الشركة إلى خصمها من مستحقاته لدى أى شركة أياً كان سبب الإستحقاق دون الحاجة إلى إتخاذ أية إجراءات قضائية وذلك كله مع عدم الإخلال بحق الشركة في الرجوع عليه قضائياً بما لم تتمكن من إستيفائه من حقوق والمطالبة بالتعويضات المناسبة مع شطبة من سجلات الشركة اذا رأت مقتضي لذلك وإخطار باقي الشركات بقرار الشطب على أن تعتمد تلك الإجراءات من السلطة المختصة

### مادة (٥٦) التأخير في التوريد والعقود الإستشارية أو تنفيذ الأعمال والخدمات

إذا تأخر المورد في توريد كل الكميات المطلوبة أو جزء منها في الميعاد المحدد بالعقد ويدخل في ذلك الأصناف المرفوضة أو تأخر المقاول في تنفيذ الأعمال كلها أو جزء منها يجوز للسلطة المختصة إعطائه مهلة إضافية لإنتمام التوريد أو تنفيذ الأعمال على أن توقع غرامة تأخير عن المدة اعتباراً من بداية هذه المهلة وإلى أن يتم التوريد أو التسليم الإبتدائي للأعمال، وذلك وفقاً للنسب والأوضاع التالية:

(أ) بالنسبة للتوريدات.

يتم توقيع غرامة قدرها ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع من إجمالي قيمة الكمية التي يكون المورد قد تأخر في تورidها وبحد أقصى ٨٪ من قيمة الأصناف المذكورة وبالمثل العقود الإستشارية

#### ب) بالنسبة لمقاولات الأعمال والخدمات

يتم توقيع غرامة قدرها ١٪ عن كل أسبوع تأخير أو جزء من أسبوع بحد أقصى ١٥٪ من قيمة العقد وتحسب الغرامة من قيمة ختامي العملية جميعها إذا رأت الشركة أن الجزء المتأخر يمنع الإنقاص بما تم من العمل بطريق مباشر أو غير مباشر على الوجه الأكمل في المواعيد المحددة، أما إذا رأت الشركة أن الجزء المتأخر لا يسبب شيئاً من ذلك فيكون حساب الغرامة بالنسبة والأوضاع السابقة من قيمة الأعمال المتأخرة فقط.

وتوقع الغرامة بمجرد حصول التأخير ولو لم يترتب عليه ضرر دون حاجة إلى تبييه أو إنذار ولا يخل توقيع الغرامة بحق الشركة في المطالبة بالتعويضات.

وإذا ثبتت المتعاقد وقدم المبررات أو المستندات التي تثبت أن التأخير نشأ عن ظروف خارجة عن إرادته ، او لم يترتب على التأخير ضرر للشركة فيجوز إعفائه من الغرامة كلها أو جزء منها بقرار من مجلس الإدارة وبما لا يتعارض مع أي نصوص أخرى بالتعاقدات التي تبرمها الشركة.



#### مادة (٥٧) تسديد دفعات مقدمة

يجوز للشركة بموافقة السلطة المختصة تسديد دفعات مقدمة بما لا يجاوز ٢٥% من قيمة المهام المطلوب توريدتها أو الأعمال المطلوب تنفيذها إلى الموردين أو المقاولين أو الإستشاريين بشرط تقديمهم خطاب ضمان مصرفي غير مقيد بشرط بقيمة الدفعات المقدمة وما يفيد إستلام الموقع للمقاولين و يجوز للسلطة المختصة في حالات الضرورة زيادة الدفعية المقدمة.

يجب تقديم المستندات الدالة على إستهلاك الدفعية المقدمة شهرياً للموردين والمقاولين الذين تتجاوز مدة تنفيذ عقودهم ٦ شهر فأكثر ، وفي حال عدم تقديم تلك المستندات يحق للشركة تسليم خطاب ضمان الدفعية المقدمة والمستندات تتمثل في:

- ١) كشف حساب بنكي للدفعية المقدمة شهرياً.
- ٢) بيان بإستخدامات الدفعية المقدمة مدعماً بالمستندات المؤيدة لها (فواتير شراء - عقود ..... ) ولا تتحسب

أجور العمالة من إستهلاك الدفعية المقدمة).



*[Handwritten signature]*

*[Handwritten signature]* 34



## الباب الخامس

### إجراءات إسلام المهام والأعمال

#### مادة رقم (٥٨) إجراءات إسلام المهام والأعمال

تلزم إدارة أو قسم المشتريات باتخاذ إدراة المخازن او جهة الإشراف على التنفيذ بصورة من أوامر التوريد او الإسناد المرسلة إلى المتعاقدين لمتابعة ورود الأصناف في المواعيد المحددة وإسلامها وتخزينها او في حال مطابقتها للمواصفات طبقاً لما تقضى به اللوائح المنظمة لذلك، وتقوم لجنة الفحص والإسلام او جهة الإشراف على التنفيذ بفحصها خلال أسبوع عمل من تاريخ ورود الأصناف للمخازن وتحرير محضر بنتيجة أعمالها.

في حالة إخلال المتعاقد بأي شرط من شروط التوريد فعلى مدير المخازن او جهة الإشراف على التنفيذ إخطار إدارة المشتريات فوراً بذلك لإتخاذ الإجراءات اللازمة وفقاً لأحكام هذه اللائحة، على أن تتم المطابقة الفنية للمهام الموردة او الأعمال المنفذة من خلال لجنة الفحص والإسلام او جهة الإشراف على التنفيذ .

ويجوز قبول المهام او الأعمال رغم عدم مطابقتها للمواصفات بعد تحديد نسبة النقص أو الاختلاف ومقداره في قيمة هذه المهام نتيجة لذلك وبعد موافقة لجنة البت واعتماد السلطة المختصة وذلك بالشروط الآتية:

- ١) أن تكون الحاجة ماسة لقبول المهام/الأعمال رغم ما بها من نقص أو مخالفة.
  - ٢) أن تكون المهام / الأعمال صالحة للأغراض المطلوبة من أجلها ولا يترتب على قبولها ضرر للشركة.
  - ٣) أن يتم تخفيض السعر بمقدار ضعف نسبة النقص او الاختلاف من قيمة المهام / الأعمال محل الاختلاف ولا تُقبل المهام إذا تجاوزت نسبة النقص او الاختلاف عن ١٠%.
- في حال حدوث اختلاف بين أعضاء لجنة الفحص والإسلام يرفع الأمر إلى السلطة المختصة لإتخاذ ما تراه مناسباً من إجراءات.

#### مادة (٥٩) فحص الأصناف

١ / ٥٩ عند ورود أصناف مباشرة من الخارج تقوم لجنة الفحص بمراجعةتها على الوارد بالفاتورة بعد التأكد من سلامة الأختام والعلامات أو الصناديق الواردة بداخلها الأصناف ويحرر محضر فحص بذلك مع مراعاة ضرورة حضور مندوب شركة التأمين في حالة التأمين على البضاعة عملية الفحص وتضاف الأصناف بالمخزن على حسب الوارد بالفاتورة بغض النظر ما عما تجده اللجنة فيها من نقص أو كسر أو تلف على أن يخصم مدار العجز أو التلف من العهدة بموجب طلب صرف حسب

 35



لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

#### النماذج المخزنية المعتمد بها بالشركة وتجرى التسويات الحسابية الالزمة وفقاً للقواعد المنظمة للمعايير

بها.

- ٢ / ٥٩ في حالة رفض الأصناف كلها أو بعضها يخطر المورد فوراً وتحدد له مهلة لاستلامها، يجوز أن تحصل منه مصاريف تخزين ٢٪ من قيمة المواد المشونة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وبحد أقصى ١٠٪ ويكون للشركة الحق في بيعها على حسابه بعد إخطاره بخطاب موصى عليه، وينص على ذلك من ثمن البيع ما يكون مستحقاً عليه علاوة على ١٠٪ من قيمتها كمصاريف إدارية.

#### مادة (٦٠) إجراءات بدء تنفيذ الأعمال

عند تنفيذ عقود الأعمال يجب تحرير محضر بتسليم الموقع يوقع عليه المقاول أو مندوبيه ومندوب الشركة وفي حالة عدم إلتزام المقاول بالموعد المحدد يتم إثبات ذلك وإعتباره موعداً لبدء تنفيذ الأعمال ما لم يتطلب شروط أخرى مع إخطار المقاول بذلك.

#### مادة (٦١) المواد والتشوينات

جميع المواد والتشوينات المعتمدة والعدد والألات والأدوات وخلافه التي تكون قد استحضرت بمعرفة المقاول لمنطقة العمل أو على الأرض المشغولة بمعرفة المقاول وكذلك جميع الأعمال والمنشآت الوقتية الأخرى ، تظل كما هي ولا يجوز نقلها أو التصرف فيها إلا بإذن من الشركة إلى أن يتم الإسلام الإبتدائي وعلى أن تبقى في عهدة المقاول وتحت حراسته ومسؤوليته وحده ولا تتحمل الشركة في شأنها أية مسؤولية بسبب الضياع أو التلف أو السرقة أو غير ذلك و في حال التشوين بمخازن الشركة يتم محاسبة المقاول على تكلفه الحراسة و التشوين .

#### مادة (٦٢) قياس الأعمال

- ١ / ٦٢ تقادم وتقدير الأعمال بمعرفة مندوبي الشركة المسؤولين عن العملية شهرياً أثناء سير العمل وتعد مستخلصات في الوقت المناسب بالإشتراك مع المقاول أو مندوبيه بالأعمال التي أنجزت فعلاً وتحدد قيمتها وكذلك حصر المهام التي قام بتوريدها وتحدد قيمتها.

- ٢ / ٦٢ يجوز أن تصرف الشركة للمقاول دفعات تحت الحساب لاتتجاوز ٩٠٪ من قيمة الأعمال التي تمت فعلاً مطابقة للشروط والمواصفات ، كما يجوز للشركة طبقاً لتقديرها المطلق أن تصرف للمقاول دفعات تحت الحساب لا تتجاوز قيمتها ٧٥٪ من قيمة المواد المشونة مع تقديم الفواتير الدالة على الشراء أو ٤٠٪ بحد أقصى من واقع فئات العقد التي وردها المقاول لاستعمالها في العملية المسند

 36



## لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

إليه تتنفيذها وبشرط أن تكون هذه التسويات مطابقة للمواصفات ويحتاجها العمل فعلاً، وذلك على أساس كشوف تحرر بها وتقدر قيمتها من واقع الفئات التي تقررها الشركة ورأيها في ذلك نهائياً، وصرف الدفعات الشهرية تحت التسوية لا يتضمن ولا يدل إطلاقاً على إعتماد الشركة للأعمال التي ينجذبها المقاول أو المواد التي يوردها.

٣ / ٦٢ المقاييس والأوزان الواردة بجدول الفئات هي مقاييس وأوزان تقريبية قابلة للزيادة والعجز تبعاً لطبيعة العملية، والغرض منها هو بيان مقدار العمل بصفة عامة، والأثمان التي تدفع للمقاول تكون على أساس الكميات التي تنفذ فعلاً سواء أكانت تلك الكميات أقل أو أكثر من الوارد بالمقاييس أو الرسومات، وسواء نشأت الزيادة أو العجز عن خطأ في حساب المقاييس الإبتدائية أو عن تغيرات أدخلت في العمل طبقاً لأحكام العقد، وبمراجعة لا يؤثر ذلك على أولوية المقاول في ترتيب عطائه.

### مادة (٦٣) سحب الأعمال من المقاول

في حالة سحب العمل كله أو بعضه من المقاول يحرر كشف بالأعمال التي تمت والمعدات والأدوات التي أستحضرت والمهام التي لم تستعمل والتي قد وردتها المقاول بمكان العمل ويتم ذلك الجرد خلال شهر على الأكثر من تاريخ سحب العمل بمعرفة مندوب الشركة وبحضور المقاول بعد إخباره بكتاب موصى عليه بالحضور هو أو مندوبه ويثبت هذا الجرد بموجب محضر يوقعه كل من مندوبي الشركة والمقاول أو من ينوب عنه فإذا لم يحضر أو لم يرسل مندوبياً عنه أو حضر ورفض التوقيع أو مندوبه فيتم الجرد بمعرفة الشركة. وفي هذه الحالة يخطر المقاول بنتيجة الجرد فإذا لم يُيد ملاحظاته خلال أسبوع من تاريخ وصوله إليه كان ذلك بمثابة إقرار منه بصحة البيانات الواردة بمحضر الجرد والشركة غير ملزمة بأخذ شيء من هذه المهام إلا بالقدر الذي يلزم لإتمام الأعمال فقط على أن تكون صالحة للإستعمال وما يزيد عن ذلك فيكلف المقاول بنقله من محل العمل على أن يتم إعتماد كافة ما أُتَّخذ من إجراءات من السلطة المختصة.

### مادة (٦٤) إتمام الأعمال

يجب على المقاول بمجرد إتمام الأعمال أن يخطر الشركة بذلك كتابة لتحديد موعد لمعاينته وإسلام الأعمال وتم المعاينة بواسطة مندوبى الشركة وبحضور المقاول أو مندوبه وإذا اتضح للشركة من هذه المعاينة أن الأعمال تمت على الوجه المطلوب ووفقاً لرسومات ومستندات العقد يتم إسلام الأعمال إبتدائياً ويرجع محضر بذلك من الطرفين تعتمده الشركة وإذا ظهر من المعاينة أن العمل لم ينفذ بالشكل الذي يمكن الإستفادة منه فيثبت هذا في

37

لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

المحضر ويؤجل التسلیم إلى أن يتضح أن الأعمال قد تمت بما يطابق الشروط (هذا مع عدم الإخلال بمسؤولية المقاول طبقاً لأحكام القانون المدني) وتبدأ مدة الضمان من تاريخ المعاینة الأخيرة.

وفي حالة وجود ملاحظات لا تعيق الاستفادة من الأعمال يحرر كشف بها لتلافيها وفي حال عدم تلافيها يجوز للسلطه المختصه الموقفه على الاستلام مع خصم ضعف قيمتها من المقاول و لا يخل ذلك بالتعويض عن ايه اضرار قد تصيب الشركه من جراء ذلك.

كما يجب عليه بمجرد إتمام العمل أن يُخلِّي الموقع من جميع المعدات والمواد والمخلفات وأن يمهده ويحق للشركة بعد إخباره كتابة تنفيذ ذلك على حسابه.

#### مادة (١٥) مدة ضمان الأعمال

يضمن المقاول الأعمال موضوع العقد وحسن تنفيذها على الوجه الأكمل لمدة سنة واحدة على الأقل من تاريخ التسلیم الإبتدائيما لم يتحقق على مدة أطول وذلك دون إخلال بمدة الضمان المنصوص عليها بالقانون المدني ويكون المقاول مسؤولاً عن بقاء الأعمال سليمة مدة الضمان، فإذا ظهر بها خلل أو عيب يقوم بإصلاحها على نفقته وإذا قصر في إجرائه فللشركة الحق أن تُجربه على نفقته وتحت مسؤوليته.

و قبل إنتهاء مدة الضمان بوقت مناسب يخطر المقاول الشركة كتابة للقيام بتحديد موعد للمعاينة ومتى تبين أن الأعمال قد نفذت مطابقة للمواصفات وبحالة جيدة فيتم تسليمها نهائياً بموجب محضر من ثلاثة نسخ يوقع عليه كل من مندوب الشركة والمقاول أو مندوبه الرسمي وتعطى نسخة من المحضر للمقاول.

وإذا ظهر من المعاینة أن المقاول لم يقم ببعض الإلتزامات فيؤجل التسلیم النهائي لحين قيامه بما يطلب إليه من أعمال، هذا مع عدم الإخلال بمسؤوليته طبقاً لأحكام القانون المدني أو أي قانون آخر وعند إتمام التسلیم النهائي يدفع للمقاول ما قد يكون مستحقاً له من مبالغ مستحقة وكذا ضمان الأعمال ويرد إليه التأمين النهائي أو ما تبقى منه ويجوز بموافقة السلطة المختصة إستبدال مبلغ ضمان الأعمال بخطاب ضمان بنكي بذات القيمة غير مقترن بأي قيد أو شرط.





لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

## الباب السادس

### شراء وإستئجار الأصول العقارات والمعدات ووسائل النقل

#### مادة (٦٦) الإعلان على شراء وإستئجار العقارات

يكون التعاقد على استئجار عقارات لازمة للشركة لمدة تزيد عن سنتين أو شراء العقارات بالإعلان في صحيفة يومية واسعة الانتشار لمدة يومين أو مرة واحدة في صحفتين يوميتين واسعتي الإنتشار ويجب أن يبين في الإعلان الجهة التي تقدم إليها العروض وموعد فتح المظاريف الفنية، وثمن النسخة من كراسة الشروط والمواصفات، وقيمة التأمين المؤقت، وموقع ومساحة العقار المطلوب والغرض من استخدامه.

ويجب النص في كراسة الشروط والمواصفات على أن يقدم مع كل عرض تأمين مؤقت تحدد قيمته السلطة المختصة ضمن شروط الإعلان وبما لا يجاوز (١١%) من القيمة التقديرية للعملية المطروحة، وفي حالة التعاقد على الشراء تحجز نسبة تعادل (٥٥%) من الثمن ترد إلى البائع بعد التسجيل أو مضى عام من تاريخ تسليم العقار للشركة أيهما أبعد لمواجهه إصلاح أية عيوب تظهر خلال هذه المدة.

#### مادة (٦٧) تقديم العروض

يكون تقديم العروض في عمليات شراء أو إستئجار العقارات في مظروفين أحدهما للعرض الفني والأخر للعرض المالي و يحتوى المظروف الفني على التأمين المؤقت المطلوب بالإضافة إلى البيانات والمستندات الآتية:

- (١) المستندات الدالة على الملكية.
- (٢) شهادة سلبية تفيد خلو العقار من أية رهون أو حجوزات أو غيرها من موانع نقل الملكية أو الإستئجار.
- (٣) تقرير معتمد من مهندس إستشاري يفيد سلامه العقار من كافة النواحي الإنسانية والمعمارية وصلاحيته للغرض المطلوب من أجله.
- (٤) التراخيص الصادرة من الجهات المختصة بإنشاء العقار.
- (٥) نسخة من الرسومات الهندسية معتمدة من مهندس إستشاري تفيد أن هذه الرسومات تطابق ما هو موجود على الطبيعة ومقدم عنه العرض.
- (٦) شهادة من الإدارة الهندسية بالجي الواقع بدارته العقار تفيد عدم وجود أية مخالفات على العقار.
- (٧) بيان بمواصفات العقار المعروض وما يتضمن عليه من تجهيزات.
- (٨) المدة التي يتم خلالها تسليم العقار للشركة صالحًا للاستخدام وفقاً لمتطلباتها



*[Handwritten signatures]*

*[Handwritten signature]* 39



لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

#### **ويحتوى المظروف المالى على الآتى:**

- أسعار البيع.
- في حالة الإستئجار تحدد القيمة الإيجارية وملحقاتها التى يتحملها المستأجر.
- طريقة السداد
- أية شروط مالية أخرى.

#### **مادة (٦٨) المقارنة والمفاضلة بين العروض**

تتولى المقارنة والمفاضلة بين العروض لجنة يصدر بتشكيلها قرار من السلطة المختصة بحيث تتضمن عناصر فنية ومالية وقانونية تتناسب وظائفهم وخبراتهم مع أهمية وطبيعة موضوع التعاقد.  
وتقدم العروض إلى اللجنة المشار إليها في الموعد المحدد لفتح المظاريف الفنية، ثم تبدأ في فتح المظاريف وقراءة محتوياتها على مقدمي العروض دون فتح المظاريف المالية حيث تقوم برصدتها في كشف يُعد لذلك وحفظها لدى مدير إدارة المشتريات.

#### **مادة (٦٩) الدراسة الفنية للعروض**

تتولى اللجنة المشار إليها دراسة العروض من النواحي الفنية ومدى ملاءمتها لاحتياجات الشركة.  
ويجب إجراء معاينة على الطبيعة للعقارات المعروضة بمعرفة لجنة فنية للتحقق مما ورد بشأنها بالعروض والوقف على مدى مناسبتها للأغراض المطلوبة من أجلها وترفع هذه اللجنة تقريراً للجنة المقارنة والمفاضلة بين العروض يتضمن وصفاً فنياً للعقارات التي قامت بمعاينتها وما تشمل عليه للإشتراك به في تحديد ما يتلائم منها وإحتياجات الجهة الطالبة مع ترتيبها تنازلياً تبعاً لأفضليتها وأكثرها ملائمة.

#### **مادة (٧٠) فتح المظاريف المالية**

يتم فتح المظاريف المالية للعرض المقبول فنياً فقط في حضور أصحابها وتبدأ اللجنة في مفاوضتهم بدءاً بأفضل العروض من الناحية الفنية ثم من يليه على الترتيب للوصول إلى أقل سعر ممكن بالنسبة لكل عرض.  
وتتولى اللجنة إجراء المفاضلة بين العروض من الناحيتين الفنية والماليةأخذًا في الإعتبار قيمة الأرض المقام عليها العقار وصف الموقع والمساحة ونوع التشطيب والتجهيزات وغيرها من عناصر التميز بالنسبة لكل عقار،






لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

ويتخذ سعر المتر أساساً للمقارنة ، وترفع اللجنة تقريراً بنتائج أعمالها للسلطة المختصة تضمنه كافة ما قامت به من إجراءات مع بيان أسباب ما تنتهي إليه من توصيات.

#### **مادة (٧١) إجراءات التعاقد**

بعد إعتماد السلطة المختصة لأعمال اللجنة تتخذ إجراءات التعاقد على نقل الملكية أو الإستئجار وفقاً للقوانين والقرارات المنظمة لذلك ، وتشكل لجنة تضم العناصر الفنية المختصة لإسلام العقار / محل التعاقد ، وعليها التأكيد من مطابقته من جميع الوجوه لما تم التعاقد عليه.

#### **مادة (٧٢) طرق إستئجار المعدات ووسائل النقل**

يتم إستئجار المعدات أو وسائل النقل اللازمة للشركة بأحدى طرق التعاقد التي تحدد بمعرفة السلطة المختصة على أن يتم تقديم العروض في مظروف مغلق تحدد به المواصفات الفنية بكل دقة ومدة الإستئجار والقيمة الإيجارية المطلوبة، وما يثبت سداد التأمين الإبتدائي، وتولى المقارنة والمفاضلة بين العروض لجنة تصدر بتشكيلها قرار من السلطة المختصة بحيث تتضمن عناصر فنية ومالية وقانونية، وتقدم العروض إلى اللجنة المشار إليها في الموعد المحدد لفتح المظاريف، ثم تبدأ في فتح المظاريف وقراءة محتوياتها على مقدمي العروض وترتيبها.

#### **مادة (٧٣) معاينة المعدات ووسائل النقل**

تقوم لجنة فنية بإجراء المعاينة اللازمة للمعدات أو وسائل النقل المطلوب إستئجارها والتي شملتها العروض المقدمة للشركة، للتحقق من مطابقتها للمواصفات الفنية المحددة وترفع اللجنة تقريراً إلى لجنة البت بنتيجة المعاينة والفحص لتحديد ما يتلائم من العروض المقدمة لأغراض التشغيل مع ترتيبها تنازلياً طبقاً لأفضليتها وأكثرها ملائمة. تولى لجنة البت المفاضلة بين العروض من الناحيتين الفنية والمالية وترفع تقريراً بتوصياتها للسلطة المختصة مع بيان الأسباب.

#### **مادة (٧٤) التعاقد على إستئجار المعدات ووسائل النقل**

بعد إعتماد السلطة المختصة لأعمال اللجنة تتخذ إجراءات التعاقد على إستئجار المعدات أو وسائل النقل، وتقوم اللجنة الفنية بالتحقق من مطابقة المعدات المستأجرة عند إسلامها للمواصفات الفنية التي تم التعاقد عليها.



\_\_\_\_\_

\_\_\_\_\_



لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

## الباب السابع

### بيع الأصول والمهمات المستغنى عنها والخردة

#### مادة رقم (٧٥) بيع الأصول

يتم البيع لأى أصل من أصول الشركة الثابتة طبقاً لأحكام النظام الأساسي للشركة والتي تشرط موافقة مجلس الإدارة والجمعية العامة على البيع ، ويجوز البيع لأى أصل من أصول الشركة المنقوله الغير مستغله إقتصادياً بموافقة مجلس إدارة الشركة ، على أن يحدد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب التعليمات المنظمة لإجراءات عملية البيع لكل أصل على حده.

#### مادة (٧٦) الإجراءات التمهيدية لبيع المهمات المستغنى عنها

يجب قبل عرض المهمات الغير مستغله إقتصادياً للبيع تحديد كميتها وفروزها وتصنيفها وتقسيمها إلى مجموعات أو لوطات متاجنسة ذات مواصفات دقيقة وكافية لمنع أي تغير يمكن أن يحدث في مكونات اللوطالات وذلك بمعرفة لجنة متخصصة ولا يجوز السحب منها أو الإضافة إليها بعد إجراء المعاينة مع المتزايدين.

#### مادة (٧٧) طرق البيع

يتم البيع بأحدى الطرق الآتية بعد إعتماد مجلس الإدارة و هي ما يلى:-

١) **المزايدة العامة:** إما أن تكون المزايدة العامة معلنة أمام كافة المتزايدين أو تكون بمظاريف مغلقة ويعلن عن كل منها في صحفتين يوميتين واسعتي الانتشار أو لمدة يوم واحد في صحيفتين واسعتي الانتشار تحدد فيها ميعاد ومكان إجراء المزايدة وتباشر عملية التزايد وتنظمها لجنة مشكلة من السلطة المختصة طبقاً للنظام المتبعة في المناقصة العامة ويمكن الاستعانة بخبر مثمن على أن يتضمن الإعلان تعريف موجز عن موضوع البيع.

٢) **المزايدة المحدودة بالمظاريف المغلقة:** يرسل فيها إلى المتزايدين بيان بالمهمات المعروضة للبيع كراسة شروط ويطلب منهم إرسال عطاءاتهم في مظاريف مغلقة قبل الموعد المحدد لفتح المظاريف وينطبق عليها شروط المناقصة المحدودة فيما لم يرد به نص خاص بالبيع.

٣) **الممارسة :** ويتم البيع فيها طبقاً لما هو متبع في الشراء بالمارسة.





لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشركاتها التابعة

والأسعار الحالية للسوق وأن تراعي حالة الأصناف - تكلفة الحصول عليها - عمرها الإستخدامي - النسب المقررة  
لإهلاكها بما يكفل تحقيق المصلحة المالية للشركة.

#### مادة (٨٠) الفيـمة المـحدـدة أـسـاسـيـة

تتخذ القيمة المحددة في المادة السابقة أساساً للترسيمة بعد إعتماد السلطة المختصة لأعمال اللجنة وتراعي السرية التامة فيما يختص بالثمن الأساسي الذي تقدر الشركة على أن يتم التحديد قبل الجلسة في حالة البيع بالمزاد العلني أو الممارسة على أن يتم بعد إسلام المطاريف مغلقة وقبل موعد فتح المطاريف.

#### مادة (٨١) الترسـيـة

يتم الترسـيـه على أعلى الأسـعـارـ الـوارـدـةـ بـالـعـطـاءـاتـ الـمـسـتـوـفـيـةـ لـشـروـطـ الـطـرـحـ إـذـاـ كـانـتـ الـأـسـعـارـ أـقـلـ مـنـ الـقـيـمـةـ  
المـقـدـرـةـ تـرـفـعـ لـجـنـةـ الـبـيـتـ الـأـمـرـ إـلـىـ السـلـطـةـ الـمـخـتـصـةـ مـعـ تـوـصـيـتـهـاـ الـمـسـبـيـةـ إـمـاـ بـالـبـيـعـ أـوـ إـلـغـاءـ أـوـ إـعادـةـ الـطـرـحـ.  
وـعـلـىـ مـنـ يـرـسـوـ عـلـىـ الـمـزـادـ سـدـادـ (٢٠%) عـلـىـ الـأـقـلـ مـنـ الـقـيـمـةـ الـرـاسـيـ بـهـاـ عـمـلـيـةـ الـبـيـعـ فـورـ الرـسـوـ عـلـىـهـ،ـ وـيـسـتـكـملـ  
بـاقـيـ الـثـمـنـ خـلـالـ فـرـةـ تـحـدـدـ بـمـعـرـفـةـ السـلـطـةـ الـمـخـتـصـةـ مـنـ تـارـيـخـ إـخـطـارـهـ بـإـعـتمـادـ الـبـيـعـ.

#### مادة (٨٢) لـجـنـةـ تـسـلـيمـ الـمـهـمـاتـ

تشـكـلـ بـقـرـارـ مـنـ رـئـيسـ الـقـطـاعـ الـمـالـيـ بـالـشـرـكـةـ لـجـنـةـ تـسـلـيمـ الـمـهـمـاتـ مـنـ الـمـخـتـصـينـ تـتـولـيـ تـسـلـيمـ الـمـهـمـاتـ الـمـبـاعـةـ  
فـيـ الـمـوـعـدـ الـمـحـدـدـ لـتـسـلـيمـ.

#### مادة (٨٣) طـرـحـ الـأـصـوـلـ وـالـعـقـارـاتـ لـلـتـأـجـيرـ أـوـ التـرـخيـصـ بـالـإـنـتـفـاعـ

١ / ٨٣ يتم طـرـحـ الـأـصـوـلـ وـالـعـقـارـاتـ لـلـتـأـجـيرـ أـوـ التـرـخيـصـ بـالـإـنـتـفـاعـ أـوـ بـالـإـسـتـغـالـ بـاـحـدـ الـطـرـقـ الـمـارـسـةـ /  
المـزاـيـدـةـ وـتـتـبعـ كـافـةـ الـإـجـرـاءـاتـ الـخـاصـةـ بـهـاـ.

٢ / ٨٣ فيـ حـالـةـ طـرـحـ الـأـصـوـلـ وـالـعـقـارـاتـ لـلـتـأـجـيرـ أـوـ التـرـخيـصـ بـالـإـنـتـفـاعـ أـوـ بـاـسـتـغـالـ الـعـقـارـاتـ بـمـاـ فـيـ ذـلـكـ  
الـمـقـاـصـفـ يـجـبـ عـلـىـ مـنـ يـقـدـمـ لـلـمـزاـيـدـةـ أـوـ الـمـارـسـهـ ،ـ سـدـادـ مـلـغـ تـحـدـدـهـ السـلـطـةـ الـمـخـتـصـةـ حـسـبـ  
أـهـمـيـةـ وـقـيـمـةـ الـعـمـلـيـةـ،ـ عـلـىـ أـنـ يـسـدـدـ مـنـ يـرـسـوـ عـلـىـ الـمـزـادـ مـاـ يـواـزـيـ (١٠%)ـ مـنـ الـقـيـمـةـ الـكـلـيـةـ الـرـاسـيـ  
بـهـاـ الـمـزـادـ عـنـ مـدـةـ الـعـقـدـ بـالـكـامـلـ كـتـامـيـنـ نـهـائـيـ يـسـتـرـدـ فـيـ نـهـيـةـ مـدـةـ الـعـقـدـ ،ـ وـيـجـوزـ تـحـفـيـضـ قـيـمـةـ  
الـتـأـمـيـنـ الـنـهـائـيـ بـمـوـافـقـةـ السـلـطـةـ الـمـخـتـصـةـ.

وـتـنـصـمـ شـرـوـطـ الـطـرـحـ طـرـيـقـةـ سـدـادـ الـقـيـمـةـ الـإـيجـارـيـةـ أـوـ مـقـاـبـلـ الـإـنـتـفـاعـ أـوـ الـإـسـتـغـالـ مـعـ مـرـاعـاـتـ ماـ

تـقـضـيـ بـهـ المـادـةـ (٣)ـ مـنـ الـنـظـامـ الـأـسـاسـيـ لـلـشـرـكـةـ





لائحة العقود والمشتريات الموحدة للشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي وشراكتها التابعة

(٤) الإتفاق المباشر: ويتم البيع فيه بطريق الإنفاق المباشر وفقاً لأحكام المادة (١١) من هذه اللائحة وفي الحالات الآتية :

- الحالات التي لا تحتمل التأخير في بيعها إتباع إجراءات المزايدة العامة أو المحدودة أو الممارسة
- الأصناف التي لا تتناسب قيمتها مع إجراءات المزايدة أو الممارسة
- مهام أو أعمال مثيله سبق بيعها إلى أشخاص أو جهات من خلال المزايدة العامة أو المحدودة أو الممارسة بشرط ألا يتعدى الفارق الزمني بين الأمرين عن ١٢ شهر علي أن يلتزم الشخص أو الجهة المسند لها بالإتفاق المباشر بنفس الأسعار / الفئات السابقة

#### مادة (٧٨) كراسة الشروط

يجب أن تتضمن كراسة الشروط فضلاً عن البيانات والشروط الواردة بالمادة (١٦) من هذه اللائحة الشروط الآتية:

(١) يجب أن يقوم المشتري بسداد قيمة مشترياته قبل إستلامها ويتم تسوية التأمين النهائي مع آخر دفعه إذا تم التسليم على دفعات وب مجرد رسو المزاد عليه وفي حالة عدم السداد يكون التأمين المؤقت (الابتدائي) من حق الشركة.

(٢) يجب على المشتري سحب المهام المشتراء في خلال المدة المحددة بكراسة الشروط وتحسب من تاريخ الترسية عليه ويتم إحتساب مصاريف تخزين بواقع ٦٪ من ثمن المهام غير المسحوبة عن كل أسبوع تأخير أو جزء منه وللشركة بعد إنتهاء المهلة المحددة في كراسة الشروط أن تتبع المهام على حسابه مع تحميله بفرق السعر وغرامات التأخير وكافة المصروفات والعبارة بما يسفر عنه التسليم الفعلي.

(٣) الفترة المسموح بها للمتزايدين لمعاينة المهام المعروضة للبيع تكون بعد الإنتهاء من عمليات الفرز والتسييف والتصنيف خلال فترة الإعلان ويعتبر إشتراكهم في المزايدة إقراراً منهم بإتمام المعاينة التامة النافية للجهة.

#### مادة (٧٩) تثمين المهام المعروضة للبيع

تشكل لجنة من السلطة المختصة لثمين المهام المعروضة للبيع بإحدى طرق البيع المقررة طبقاً للمادة (٧٧) و تسترشد اللجنة في هذا المجال بالقيمة الدفترية والقيمة السوقية مع الأخذ في الاعتبار حالة الصلاحية وتضم اللجنة فضلاً عن الأعضاء الفنيين ممثلة عن الإدارة المالية وإدارة المخازن وأن تسترشد بأسعار البيع المحددة



43